وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: **2020 /2021**

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تأثير تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2000-2019)

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

.....

تحت إشراف:

د. قروي صباح

من إعداد الطلبة :

ملوكي سمية

لوط إيمان

ملخـــــــــص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، و التي أثبتت بأن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالإنخفاض فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي و العكس صحيح، و ذلك من خلال الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي.

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي- أسعار النفط- الناتج المحلي الإجمالي.

Summary :

This study aims to reveal the repercussions of oil price fluctuations on economic growth in Algeria during the period (2000-2019), which proved that economic growth is largely related to oil prices, whether up or down, which means that the fluctuation of oil prices decreases, which leads to The decline in GDP and vice versa, through the great importance that oil acquires in the Algerian economy as a spring economy.

key words:

Economic growth - oil prices - gross domestic product.

شكـــر و عرفـــــان

يسرنا أن نوجه شكرنا إلى كل من نصحنا أو أرشدنا أو وجهنا أو ساهم معنا

في إعداد هذا البحث لإيصالنا للمراتب و المصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله،

و نشكر على وجه الخصوص أستاذتنا الفاضلة الدكتورة " قروي صباح"

على مساندتنا و إرشادنا بالنصح و التصحيح و على اختيار العنوان و الموضوع

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

أهدي هذا العمل إلى الشمعتان اللتان أنارتا حياتي " أمي حبيبتي و أبي الغالي" أطال الله عمرهما و أدامهما تاجا فوق رأسي.

إلى نور عيني و دقات قلبي الذي كان لي سندا و عونا أعز إنسان على قلبي و زوجي المستقبلي " هارون" أدام الله محبتنا.

إلى أحباء قلبي إخوتي و أخواتي أطال الله في عمرهم و أدام عليهم الصحة و العافية.

كتاكيت العائلة أطال الله عمرهم و جعلهم في أعلى المقامات.

إلى صهري العزيز و زوجة أخي الفاضلة حفظهم الله.

إلى من كانت رفيقة الدرب و الصديقة و الحبيبة أن شاركتني هذا العمل حبيبتي إيمان أدام الله صداقتنا.

إلى رفيقات الدرب عتيقة ، بشرى، نجاة، فتيحة.

إلى كل من تحملهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي.

سميـــــــــة

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى الشخصين الأكثر عزة إلى قلبي " أمي و أبي "
أطال الله عمرهما

إلى أختي و أخواتي و كل أفراد العائلة

إلى صديقاتي سمية التي شاركتني هذا البحث و إلى عتيقة و نجاة و بشرى و فتيحة أدام الله عشرتنا و صداقتنا.

إلى كل من ساندني معنويا حتى بكلمة طيبة

إيمـــــان

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منتجات البترول	15
02	نموذج سولو	68

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تاريخ إكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	11
02	**أعلى دول العالم إستهلاكا للنفط "مليون برميل / يوم"**	17
03	**يوضح الشركات النفطية العملاقة " السبع الكبار او الشقيقات السبع**	34
04	**يوضح الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك**	37
05	**الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية.**	47
06	**احتياطي البترول في الجزائر.**	81
07	**تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**	82
08	**مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي:**	83
09	**مساهمة قطاع النفط في إيرادات الميزانية العامة:**	84
10	**مساهمة القطاع النفطي في مجموع الصادرات الجزائرية:**	85
11	**المسافة بالكيلومترات بين الجزائر و المنطقة الأوروبية:**	88
12	**علاقة أسعار النفط بالناتج المحلي الإجمالي.**	95
13	**إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم**	99

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و تقدير	
إهداء	
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**2**
الفصل الأول: عموميات عن النفط	
تمهيد	**08**
المبحث الأول : أساسيات حول النفط	
المطلب الأول: نشأة و تعريف النفط	**9**
المطلب الثاني: أهميةو أنواع النفط و منتجاته	**12**
المطلب الثالث: إنتاج و إستهلاك النفط العالمي	**16**
المبحث الثاني : ماهية سعر النفط	
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه	**18**
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط و الصدمات النفطية	**22**
المطلب الثالث: المؤسسات و التنظيمات الدولية المرتبطة بشؤون النفط	**28**
المبحث الثالث: تأثير النفط على الإقتصاد العالمي	
المطلب الأول: تعريف السوق النفطية و أنواعها و الفاعلون فيها	**31**
المطلب الثاني: أثار إرتفاع النفط على الإقتصاد العالمي	**38**
المطلب الثالث: أثار إتخفاض النفط على الإقتصاد العالمي	**40**
خلاصة الفصل الأول	**42**
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	

تمهيـــد	**45**
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الإقتصادية و الفرق بينهما	**46**
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و فوائده و تكالبفه	**47**
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي	**49**
المبحث الثاني: قياس النمو الاقتصادي و محدداته	
المطلب الأول: قياس و محددات النمو الاقتصادي	**51**
المطلب الثاني: تطور الإقتصاد الجزائري	**54**
المطلب الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي	**56**
المبحث الثالث: أهم نماذج النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: النماذج الكلاسيكية و الكينزية للنمو الاقتصادي	**58**
المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	**66**
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي	**71**
خلاصة الفصل الثاني	**73**
الفصل الثالث:تأثير تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2000-2019)	
تمهيد	**76**
المبحث الأول: أساسيات النفط في الإقتصاد الجزائري	
المطلب الأول: إكتشاف النفط في الجزائر	**77**
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر	**80**
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لقطاع النفط في الإقتصاد الجزائري	**82**
المبحث الثاني: المميزات التنافسية للنفط في الجزائر	
المطلب الأول: المميزات التنافسية للنفط في الجزائر و التحديات التي تواجهها	**86**
المطلب الثاني: السياسة النفطية في الجزائر	**90**
المطلب الثالث: أسباب و التبعات لتدهور أسعار النفط في الجزائر	**91**

المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الإقتصادي و علاقته بتغير أسعار النفط للفترة 2000-2019	
المطلب الأول: إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 200-2019 .	94
المطلب الثاني: الإستراتيجيات البديلة لمواجهة إنخفاظ أسعار النفط في الجزائر.	97
المطلب الثالث: المشاكل و الإجراءات لتصحيح الأوضاع الإقتصادية في الجزائر	104
خلاصة الفصل الثالث	106
خاتمة	110
قائمة المراجع	112

مقدمـــــــــــة

إن ظهور النفط و صب البشرية نمط حياة جديد و وضعها في طريق النمو و التطور و الإزدهار، و فعلا صدق السياسي البريطاني " تشرشل" عندما قال مقولته الشهيرة و التي لا تزال حتى يومنا هذا: " من يملك النفط يملك العالم"، حيث يعتبر البترول سلعة إستراتيجية و مادة أساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية، حيث احتل البترول المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، و هو أحد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى في العالم فيما بينها و بين الدول المنتجة، و لقد شهدت السوق النفطية عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط فهو كأي سلعة تخضع أسعارها إلى تذبذبات و تقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل و المؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغيير أسعاره.

يلعب النفط دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري خاصة بعد تأميم المحروقات سنة 1971، و مع انضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة و "أوبك" و منظمة الدول العربية المصدرة للنفط حققت من خلال هذه المادة مكاسب مكنتها من تحقيق العديد من برامج التنمية من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري، و ذلك لاعتمادها على العوائد النفطية في تمويل موازنتها العامة، لكن الصدمات و الأزمات النفطية المتتالية التي تتعرض لها أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية جعلت الاقتصاد الوطني أشد تأثرا بهذه الاضطرابات.

تعتبر الجزائر من الدول الريعية لاعتمادها بشكل كبير على النفط، كما أن اغلب صادراتها من البترول، حيث شكلت فيها الجباية البترولية موردا هاما، خاصة و ان الجزائر تملك احتياطيا هاما في موارد الطاقة، مما جعلها تعتمد عليه بشكل كبير في إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمنتج معين فإن إنخفاض أسعاره سيؤدي بالضرورة إلى تعرضه للمخاطر و العكس صحيح.

2- إشكالية الدراسة

و لمعالجة موضوع الدراسة سيحاول البحث الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019/2000)؟

و للإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الإمكانيات النفطية في الجزائر؟
- ما هي العلاقة بين تغير أسعار النفط و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي الإستراتيجيات البديلة لمواجهة انخفاض أسعار النفط في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تعتبر الجباية البترولية المصدر الأساسي التي تعتمد عليها الجزائر في تلبية و تغطية سياساتها التنوية و تمويل الموازنة العامة للدولة.

الفرضية الثانية: النمو الاقتصادي في الجزائر رصين بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين تطور أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار النفط
- الوقوف على الجانب النظري للنمو الاقتصادي
- التعرف على الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من النفط
- إظهار مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

5- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الأساسية و الهامة على مستوى الاقتصاد الدولي بصفة عامة و على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، و تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النفط باعتبار أسعار النفط من اهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، و إيجاد مصادر اقتصادية بديلة عن النفط في الجزائر .

6- دوافع و أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الدراسة تتمثل أهم هذه الأسباب في:

ذاتية:

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول.
- الاهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري.

موضوعية:

- أهمية البترول في الاقتصاد كله على ما يجنيه هذا القطاع و أن تقلباته تنعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- النفط بشكل شريان الحياة الاقتصادية للدول المنتجة له و يفتح آفاق واسعة المستهمين به سواء كانوا دول أو شركات أو باحثين.

7- منهج الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة و تحليلها و تفسيرها.

8- حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زمني و مكاني.

الإطار الزمني: يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000-2019 تناسبا مع المعطيات الإحصائية الخاصة بأسعار النفط

الإطار المكاني: خصصت للجزائر كونها تعتمد على قطاع المحروقات في تمويل النشاط الاقتصادي و تفعيل النمو الاقتصادي.

9- هيكل الدراسة

في هذه الدراسة لهذا الموضوع فإن الخطة مكونة من ثلاث فصول و هي كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان " **عموميات عن النفط**" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول أساسيات حول النفط، المبحث الثاني ماهية سعر النفط، و المبحث الثالث تأثير النفط على الاقتصاد العالمي، أما الفصل الثاني تحت عنوان " **الإطار النظري للنمو الاقتصادي**" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث و هي المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي، المبحث

الثاني قياس النمو الاقتصادي و محدداته، المبحث الثالث أهم نماذج النمو الاقتصادي ، و الفصل الثالث تحت عنوان "**علاقة تغيير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2019/2000)**" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول أساسيات النفط في الاقتصاد الجزائري، المبحث الثاني المميزات التنافسية للنفط في الجزائر، المبحث الثالث تطور معدلات النمو الاقتصادي و علاقته بتغير أسعار النفط للفترة 2000-2019.

10- الدراسات السابقة

تم إجراء مجموعة من الدراسات و الأبحاث العلمية و الاكاديمية لمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية و اهم الدراسات هي:

-دراسة بعنوان: تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية لموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، للباحثة شباب سيهام، أطروحة دكتوراه، هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة و تحليل العلاقة بينهما و تفسيرات نتائج الدراسة القياسية بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي، و خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات دالة إحصائية و قياسية و علاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط و رصيد الموازنة العامة.

-دراسة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، للباحث ياسين مصطفاي- أطروحة دكتوراه، صدقت هذه الدراسة إلى التعرف على السوق البترولية و أهم الأطراف الفعالة فيها و كذا معرفة العوامل المتحكمة في تغيرات أسعار البترول و التركيز على أهم الأزمات التي سادت النفط، و ذلك من خلال شرح العلاقة بين أسعار البترول و الإنفاق العمومي بالاعتماد على دراسة قياسية للمتغيرين.

-دراسة بعنوان: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، للباحثة حياة عناب، مذكرة ماستر صدقت الدراسة إلى إبراز أهم أسباب تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاديات الريبعية، و لشرح العلاقة بين إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال إبراز انعكاسات أسعار النفط و التطرق إلى إستراتيجيات تخطي التبعية النفطية.

11- صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها في هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بقطاع النفط في الجزائر
- التناقض في المعلومات و الإحصائيات مما قد يؤثر سلبا على الدراسة.
- عدم توفر المراجع الكافية

الفصل الأول

عموميات عن النفط

تمهيـــــــــد:

يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة ، لذلك سماه البعض بالذهب الأسود ، و مع تزايد إرتباط الحياة المعاصرة بإستخدام الطاقة و بالأخص النفط جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على أي دولة في العالم سواء مستهلكة أو منتجة و ذلك كونه سلعة إستراتيجية عالمية تؤثر على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي ، فهو يعتبر من مصادر الطاقة الأساسية ة شريان الحياة للكثير من القطاعات.

إن الدول النفطية بذلت مجهودات كبيرة من أجل توحيد سياستها المستقبلية في مجال الطاقة و تطوير مجال الصناعة النفطية و لكن رغم هذا الإهتمام العالمي على هذه المادة، بهدف إستقرار السوق النفطية فقد عرفت أسعارها تقلبات حادة و تحولات جدرية في الأسواق العالمية.

و في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط .

المبحث الثاني: ما هية سعر النفط.

المبحث الثالث: تأثير النفط على الإقتصاد العالمي.

المبحث الأول: أساسيات حول النفط.

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، حيث يعتبر كأكبر مصدر يحقق دخل مالي للدول ، حيث أصبح أحد أهم العناصر في العلاقات السياسية و الإقتصادية بين مختلف الدول. و من ثم أصبح من الأهمية معرفة نشأة و تعريف النفط و أهمية أنواعه و منتجاته و إنتاجه و إستهلاكه العالمي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف النفط.

أولا: نشأة النفط.

أ.نظريات نشأة و تكوين النفط:

هناك نظريتين لتفسير أصل النفط[1]:

–النظرية اللاعضوية: و هي أولى و أقدم النظريات حول تفسير أصل تكوين البترول و الكيفية التي يتم بها. و بداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن 19 ، كنظرية العالم ماركس في عام 1965. إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر العضوية كإتحاد و تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء و غيرها من العناصر الأخرى. ما يدعم صحة آراء هذه المجموعة في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا و مختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين و الميثان و غيره من الأحواض.

–النظرية العضوية: يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية و هي صخور تكونت من الوحل و الرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار و كانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها و حرفها إلى البحر ، و تلك البقايا في ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم ، و رغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 % ، فإن هذت القدر يبدو ضئيلا لا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول.

[1] **ندى بوزانة : أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف، 2017/2016، ص ص 3–4.**

ب.تاريخ إكتشاف النفط:

يرجع تاريخ إكتشاف النفط إلى[1]:

عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عنه ، بل كان يستخدمه حيث وجده و على الحال التي وجدها عليها و تذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام إستخدمه في تركيب سفينته، و قد عرفه إنسان العراق القديم و الإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي و الهنود الحمر في أمريكا الشمالية و في مصر أيام الفراعنة الذين إستخدموه في مواد التحنيط ، و قد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الإنكسارات و الشقوق في الأرض و إنسياب تلك المادة، و يؤكد لما تاريخ الحضارة البشرية إستعمال البترول الخام قديما للتشحيم و الإنارة ، كما إستخدم كإسفلت للمباني وصف الطرقات ، و يقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد ، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون البترول بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.

و الجدول الموالي يوضح تاريخ إكتشاف النفط كما يلي:

[1] **أبو بكر خالدي ، عبد الكريم دبار: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990–2017) ، مذكرة ماستر، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2019/2018، ص 3.**

الجدول رقم (01) : تاريخ إكتشاف النفط في اهم المناطق عبر العالم

الترتيب	السنة	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	كان أول إكتشاف تجاري في 1958 و 1959 في منطقة بنسيلفينيا
02	1856	روسيا	1868 أول إكتشاف تجاري
03	1901	إيران	منح حق الإمتياز لرجل أعمال إنجليزي
04	1910	رومانيا ، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، إندونيسيا	
05	1911	جزر اليورينو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	السعودية	
11	1956	الجزائر	يعتبر اول إكتشاف تجاري
12	1967	النرويج	في بحر الشمال

المصدر : زهرة منصوري ، إيمان غرس: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2019–2020) ، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف ، 2019–2020، ص 13 .

ثانيا: تعريف النفط.

من أهم التعاريف المقدمة للنفط نجد:

تعريف 1: سائل أسود كثيف سريع الإشتعال، و يتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون و الهيدروجين، و تعرف بإسم الهيدروكربونات[1].

تعريف 2:إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية Petrolium و تعني

Pert : الصخر، Olium : زيت أي بمعنى زيت الصخر ، و البترول مادة بسيطة و مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزيئي لكل منها[2]:

تعريف 3: الزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، و تختلف ألوانه بين الأسود و الأخضر و البني و الأصفر كما تختلف لزوجيته تبعا لكثافته النوعية[3].

المطلب الثاني: أهمية و أنواع النفط و منتجاته.

أولا: أهمية النفط

يمكن إبراز أهمية النفط فيما يلي[4]:

أ. **النفط مصدر أساسي للطاقة:**

يعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأول و الأساسي للطاقة التي تعد بدورها المحرك الرئيسي للدواليب الإقتصاد العالمي و الطاقة النفطية حتى الآن هو أوفر أنواع الطاقة التقليدية التي تستعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية و أسصلها و أفضلها ، كما أن تبعية المجتمع العصر للنفط أصبحت وثيقة، و هذا إما بنية تطور الطلب العالمي عليه الذي يبقى متزايدا رغم البدائل الطاقوية المتاحة.

---

[1] **أحمد مدحت إسلام ، الطاقة و مصادرها المختلفة ، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة و النشر القاهرة، مصر ، 1996، ص 62.**

[2] **محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.**

[3] **كامل بكري، أحمد مندور، أحمد رمضان، الموارد الإقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان، 1989 ، ص 151.**

[4] **سيهام شباب : تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980–2016) ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص المالية العامة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2019/2018، ص ص 71–75.**

ب. **النفط مادة أساسية للنشاط الإقتصادي:**

يمثل المصدر الأساسي للطاقة الأولية في العالم بحصة سوقية تزيد عن 35 % و يمثل ما نسبة 95 % من الطاقة المستعملة في قطاع النقل.

1- مكانة النفط في قطاع الصناعة: يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة و تحريك الآلات في المصانع فيدونه ستتوقف الصناعة و بشكل تام، مما يؤدي إلى غلق أزمات خطيرة تزعزع الإقتصاد الدولي لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الإستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط سيخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لإستمرار عمل الآلات و بالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

2- مكانة النفط في قطاع الفلاحة: في عالم اليوم دخل النفط مجال الفلاحة و لعب دور بالغ الأهمية في زيادة المحاصيل و تطوير المنتجات الزراعية و تحسين جودتها و يتضح ذلك خصوصا في إستخدامه كوقود (الديازال خاصة) لمختلف الجرارات و آلات ومعدات الحرث و السقي و الضخ أو كمادة كيميائية كالأسمدة و المبيدات مثلا.

3- مكانة النفط في قطاع التقل و المواصلات: إرتبط قطاع النقل إرتباطا وثيقا بكافة القطاعات الإقتصادية ، ذلك أن قطاع النقل و المواصلات يعتبر الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي فأي توسع في الإنتاج يتطلب توسعا مماثلا في خدمة النقل و المواصلات ، و تبرر أهمية النفط في هذا القطاع بإعتباره المصدر الأساسي للوقود الذي تتحرك بواسطة جميع وسائل النقل البرية و البحرية و الجوية ، فالسيارات و الشاحنات و القطارات و البواخر و الطائرات و الصواريخ كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط و مشتقاته.

4- مكانة النفط في قطاع التجارة و المبادلات: تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في كونه مادة تجارية عالمية و سلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، و قد إكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول إقتصاد الدول الصناعية من الإعتماد على الفحم إلى الإعتماد على النفط وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارية الدولية من حيث الحجم و القيمة النقدية.

ج.النفط مصدر للإيرادات المالية:

يتمثل الجانب المالي للنفط في ما يتحصل عليه من الإيرادات المالية النفطية إذا يتجسد لنا الدور المالي للنفط بصورة أكبر و أوضح في إقتصاد البلدان النفطية المنتجة و المصدرة له، مما يجعل من إقتصاديات هذه الدول في تبعية إلى أموال الأسواق النفطية العالمية كون العائدات النفطية مرتبطة بالتغيرات و التقلبات التي تتصدها الأسعار النفطية.

ثانيا: أنواع النفط

يوجد في الطبيعة عدة أنواع من البترول تختلف حسب خصائص كل نوع و مكوناته[1]:

*البترول الثقيل: و هو ذلك البترول الناتج عن إتجاه المكونات العالية الكثافة إلى الأسفل .

*البترول الخفيف: هو البترول الذي يكون أثر تفاعل على السطح.

*البترول الرملي: هو عبارة عن خليط من الرمل و الطمي و الماد و بترول ثقيل و يحتاج إلى طاقة عالية لأستخراجه.

*البترول العميق: و هو كما يدل إسمه بترول يوجد على أعماق كبيرة و يحتاج أيضا إلى طاقة كبيرة لإستخراجه.

أما حسب درجة الكثافة و توعيته توجد ثلاثة أنواع من النفط[2]:

*نفط خفيف: و هو من أجود أنواع النفط، تبدأ درجة كثافته النوعية من 35^0 فما فوق مثل: النفط الخام الجزائري و الليبي.

*نفط متوسط: درجة كثافته النوعية بين 28^0 و 35^0 مثل: النفط الخام السعودي و الكويتي.

*نفط ثقيل: درجة كثافته النوعية 28^0 و ما دون ذلك مثل: النفط الخام المصري و السوري.

[1] **ندى بوزانة ، مرجع سبق ذكره، ص 03.**

[2] **حياة عناب ، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2016)، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلوم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص 13.**

ثالثا: منتجات النفط .

يستخلص من البترول الخام العديد من المنتجات تتمثل في:

شكل رقم 01 : منتجات البترول

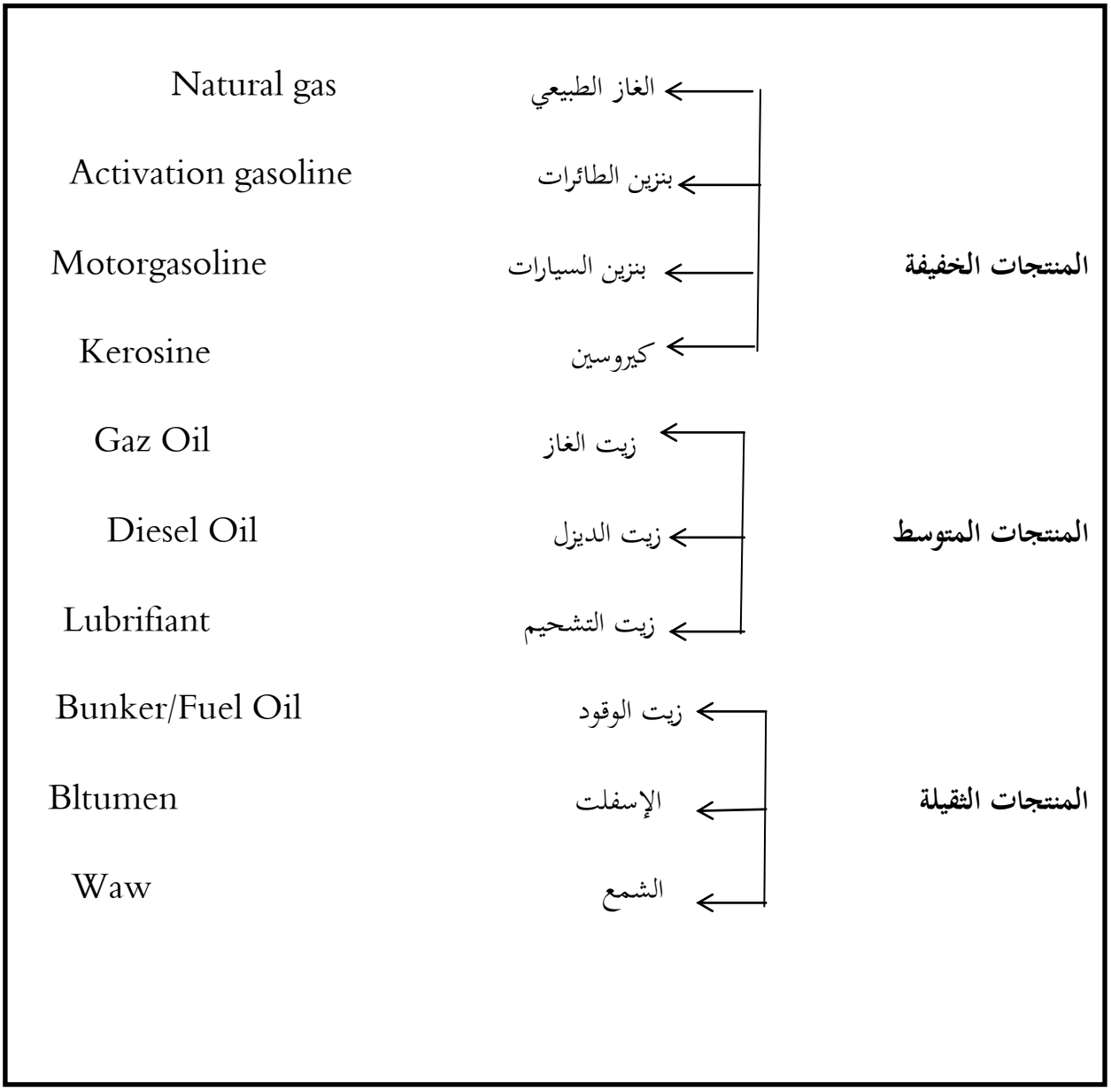

المصدر: عبشة شيوب: إنعكاسات تغيير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2018)، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمه خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 7.

المطلب الثالث: إنتاج و إستهلاك النفط العالمي

تكمن أهمية النفط في العالم من خلال إنتاجه و إستهلاكه حيث يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[1]:

أظهر تقرير أعدته شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) أن الإستهلاك العالمي للنفط إرتفع بمتوسط 900 ألف برميل يوميا أو ما نسبته 0.9 %خلال سنة 2019 و هو أقل من متوسط عشر سنوات عند 1.3 % و قال التقرير السنوي التاسع و الستون لشركة النفط البريطانية العملاقة ، إن هذا النمو جاء مدعوما بشكل كبير من قبل الصين بواقع 680 ألف برميل يوميا، مع بقية الأسواق الناشئة ، في حين بلغ نمو الطلب من قبل دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية 290 ألف برميل يوميا.

*تراجع الإنتاج العالمي 60 ألف برميل يوميا في 2019: و تراجع الإنتاج العالمي من النفط 60 ألف برميل في 2019 تزامنا مع إنخفاض إنتاج دول "أوبك" بقرابة مليوني برميل يوميا ، و إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 1.7 مليون برميل و بلغ متوسط الإستهلاك اليومي العالمي 98.2 مليون برميل، منها 23.9 لأمريكا الشمالية و 36.8 % كمنطقة آسيا و الباسيفك ، و بحسب تقرير "بي بي" بلغ نصيب الشرق الأوسط 9.6 % من الإستهلاك العالمي و إفريقيا 4.2 % و أوروبا 15.2 بينما بلغ نصيب أمريكا اللاتينية و أمريكا الوسطى 6 %.

*أمريكا أكثر دول العالم إستهلاك النفط: و على الصعيد أكثر دول العالم إستهلاكا للنفط إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية ، المركز الأول بكمية إستهلاك بلغت 19.4 مليون برميل يوميا تشكل 19.7 من حجم الإستهلاك العالمي تلتها الصين بـ 14.05 مليون برميل يوميا تمثل 14.3 من حجم الإستهلاك العالمي. و جاء الهند في المرتبة الثالثة عالميا بكمية إستهلاك 5.27 مليون برميل يوميا تمثل 5.4 من حجم الإستهلاك العالمي، ثم اليابان بنحو 3.81 مليون برميليوميا تمثل 3.9 من حجم الإستهلاك العالمي.

*السعودية في المركز الخامس: و إحتلت المملكة العربية السعودية المركز الخامس على مستوى العالم بكمية إستهلاك 3.78 مليون برميل يوميا تمثل 3.9 من حجم الإستهلاك العالمي.

*مصر تستهلك 743 ألف برميل نفط يوميا: بالنسبة لإستهلاك النفط في الدول العربية خلال عام 2019 و جاءت دولة الإمارات في المركز الثاني بعد السعودية بكمية إستهلاك بلغت 1.042 مليوم برميل يوميا و وفق تقرير "بي بي"

[1] **الموقع الإلكتروني WWW.economyplisme.com الذي تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/01 على الساعة 15:30 .**

تستهلك مصر 743 ألف برميل نفط يوميا، فيما يستهلك العراق 716 ألف برميل يوميا و الكويت 427 و بلغ إستهلاك قطر من النفط 346 ألف برميل يوميا و سلطنة عمان 295 ألف برميل يوميا.

جدول رقم (02) : أعلى دول العالم إستهلاكا للنفط "مليون برميل / يوم"

الدولة	2019	2018	التغير	النسبة من الإستهلاك العالم 2019
أمريكا	19.4	19.42	0.1	19.7
الصين	14.05	13.37	5.1	14.3
الهند	5.27	5.11	3.1	5.4
اليابان	3.81	3.85	1.1	3.9
السعودية	3.78	3.76	0.5	3.9
روسيا	3.31	3.28	1.1	3.4
كوريا الجنوبية	2.76	2.78	0.8	2.8

المصدر: www.economyplisme.com

المبحث الثاني: ماهية سعر النفط

الإهتمام الكبير المنصب على هذه المادة الخامة تسعى الدول النفطية إلى بذل مجهودات كبيرة من أجل الحفاظ على إستقرار السوق النفطية التي عرفت أسعارها تقلبات حادة و تحويلات جدرية في الأسواق العالمية. و من ثم أصبح من الأهمية معرفة مفهوم سعر النفط و أنواعه و محدداته ، كذلك الصدمات النفطية التي تؤثر في أسعاره و التنظيمات التي لها تأثير في اسعاره.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه.

أ. مفهوم سعر النفط:

من أهم التعاريف المقدمة لسعر النفط نجد:

تعريف 1: سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الإقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الإثنين معا[1].

تعريف 2: سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد إستيعادها طرأ عليه خلال تلك الفترة عن عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير مع العملات الرئيسية الأخرى و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيق إلى سنة معينة و هي سنة الأساس[2].

تعريف 3: سعر النفط هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يعادله أو بتساوي معه أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج[3].

[1] محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] خيرة مستخار : تداعيات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري (2014–2019) ، مذكرة ماستر، تخصص علاقات دولية : قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2019/2018 ، ص 18.

[3] لطيفة لمطوش، فاطيمة بوداو، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة (1965–2016) ، مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال ، مجلد 2، عدد 7، 2018، ص 17.

و من خلال هذه التعاريف نستنتج أن :

سعر النفط : هو قيمة نقدية لبرميل النفط الخام بالدولار الأمريكي خلال فترة زمنية محددة و الذي يتأثر بمجموعة العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ... إلخ.

ب- أنواع السعر النفطي:

هناك عدة أنواع من أسعار النفطية يختلف كل واحد منها عن الأخرى و من أبرز هذه الأنواع السعرية و أكثرها شيوعا و إستخداما هي كالآتي[1]:

1.السعر المعلن: هو سعر مرجعي تحسب على أساسه رسوم الإمتياز المستحقة للدول المضيفة ، حيث كان مثبتا عند 1.8 دولار للبرميل و يقصد به أسعار البترول المخلفة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ، و تاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882 من طرف شركة ستنداراويل، التي كانت تسيطر على نقل وتكرير البترول الخام ، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى السوق و إنما كان عبارة عن سعر يرفضه الكارتل البترولي العالمي مباشرة بعد إستخراجه من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير في عشرينيات القرن الماضي. فرضت الشركات الإحتكارية البترولية نظاما خاصا للأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الأحادي الجانب، أما في الدول المنتجة .

أما في الخمسينيات بدأت الدول المنتجة بالإهتمام العمل بهذا السعر ، و ذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح العوائد البترولية بينها و بين الشركات البترولية و إستمرار العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 ، حيث إتخذت دول منظمة الأوبك تعلن عن أسعار بترولها الخام إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الإحتكارية ، و عليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية ( ) لا تعادل في حقيقتها قيمة البترول كمورد نابض وحيوي بل إن شركات فرضتها لكي يتم إحتساب الإتاوات و الضرائب على أرباحها .

2- السعر المتحقق: و هو سعر يعطي لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري كنسبة مئوية "خصم" من السعر المعلن أو التسهيلات مقدمة من البائع للطرف المشتري ، و ظهرت هذه الأسعار فعليا في أواخر خمسينيات القرن الماضي نتيجة ظهور نوع جديد من الشركات ذات معاملات تجارية هامة تعطي الحسومات

[1] **ياسين مصطفاوي : أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) : أطروحة دكتوراه، غير منشورة،تخصص تقنيات كمية ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج : 2020/2019، ص ص 45-49.**

المتنوعة ترضي المشتري، و قد عملت بها الشركات الأجنبية و بعدها الشركات الوطنية في الدول البترولية من جهة أخرى، فمثلا العقود البترولية طويلة المدى بكميات كبيرة تكون حسومات البيع أكبر مما يجعل الأسعار المتحققة متدنية بعكس العقود قصيرة المـــدى و بكميات محدودة أو صغيرة تكون المحسومـــات قليلة و بالتالي السعر المتحقق أعلى مستـــوى و الحسومات يمكن إدراجها فيما يلي[1]:

- حسومات خاصة بالموقع الجغرافي و تعطي للبترول الذي لا يتمتع دوله أو منتوجه بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير الخام مباشر إلى السوق البترولية،
- حسومات المحتوى الكبريتي: تغطي مقابل البترول ذو المحتوى الكبريتي المرتفع و مستوى الشوائب العالي،
- حسومات درجة الكثافة: و يعطي المشتري البترول الثقيل بنسبة عالية عكس البترول الخفيف،
- حسومات قناة السويس : تعطى للدولة التي تصدر بترولها مباشرة إلى السوق البترولية دون المرور بقناة السويس.

3- سعر الإشارة : إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر البترول الخام يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق ، أي أنه سعر متوسط بين السعرين ، و يتم حسابه على أساس متوسط السعر المعلن و المتحقق لمدة سنوات، و ظهر هذا النوع في فترة الستينات ، و قد تم الإعتماد عليه في إحتساب قيمة البترول بين بعض الدول المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في الإتفاق المنعقد بينهما في 28 جويلية 1965.

4- سعر الكلفة الضريبية: و هو يمثل كلفة البرميل البترولي المستخرج مضافا إليه الضرائب، و يسمى هذ السعر بسعر الكلفة الضريبية ، إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقة التي تقدمها الشركات البترولية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من البترول الخام و هو في نفس الوقت يمثل الاساس الذي تتحرك فوقع الأسعار المحققة في السوق ، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة و بهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر البيع البترول الخام في السوق البترولية.

5- السعر الفوري "الآني": يعني ثمن البرميل البترولي حاليا في السوق معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للبترول الخام. و بدأ هذا السعر يظهر و ينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة البترول الخام. و الأسواق الفورية كثيرة في العالم و الرئيسية منها التي تمثل مؤشرا لحركة الأسواق و الاسعار في العالم هي:

[1] **ياسين مصطفاوي ، المرجع نفسه، ص 46.**

روتردام ، سوق جنوة ، سوق سنغافورة ، و تنتخب في السوق الفورية مجموعة من النفوط التي تشكل الإشارة إلى دولها أو يتم إختيارها من قبل المتعاملين في السوق الفورية أو السوق البترولي[1].

و ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض و طلب السلعة البترولية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة و المطلوبة من السلعة البترولية، و هذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت و غير مستقر ، و إنتشر إستعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978 و 1979 ، نظرا لإختلال في عرض الخام في السوق الدولية[2].

6-السعر الإقتصادي: هو السعر الذي يحسب سعر البترول و الغاز بالإعتماد على العوامل الإقتصادية مثل القيمة النفعية، تكالبف إنتاجها و نقلها، مواصفاتها، أسعار السلع البديلة.

7-السعر الرسمي: ظهر هذا السعر في مستهل 1984 ، و هو سعر الذي تبيع فيه الدول المضيفة بترولها سواء للشركة العاملة في أراضيها أم لغيرها في السوق الحرة، و نظرا إلى تفاوت أنواع البترول فقد إقتصرت أوبك على تحديد السعر الرسمي بالنسبة للبترول القياسي عربي في ميناء رأس تنورة و تركت لكل دولة عضو تحديد قيمة الفروق التفاضلية التي ترى إدخالها على أسعار زيوتها بمراعاة فروق الكثافة، المحتوى الكبريتي و الموقع الجغرافي.

8-السعر الحقيقي : هو سعر مقيم بدولارات ثابتة القيمة ، و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد إستبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معادل تبادل الدولار الذي يتخذ أساس لتسعير البترول مع العملات الرئيسية.

إلى جانب الأسعار المذكورة ظهرت أنواع أخرى من الأسعار نوجزها في ما يلي[3]:

9-السعر الإسمي التجاري: يعني القيمة النقدية لبرميل البترول معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا السعر بترول الأوبيك يساوي 80 دولار للبرميل.

10-الأسعار الآجلة أو الأسعار صفقات الأجل الطويل:

تعني الاسعار البترولية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم البترول الخام في فترة مستقبلية محددة.

---

[1] **ياسين مصطفاوي ، المرجع نفسه، ص 47.**

[2] **ياسين مصطفاوي، المرجع نفسه، ص 48.**

[3] **ياسين مصطفاوي ، المرجع نفسه، ص 49.**

11- سعر البرميل الورقي: هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآتية و تقترب كثيرا من مفهوم سعر البترول الخام في بورصات البترول الدولية، و هو عبارة عن عقود البترول الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها و يزايدون عليها و يداولونها بين المضاربين.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط و الصدمات النفطية.

إن سوق النفط العالمي من أهم الأسواق التي عرفت في تطورها التاريخي مراحل إنتقالية حسب تغير موازين القوى بسبب إختلالات متغيراته من العرض و الطلب.

أ. محددات أسعار النفط.

1-محددات الطلب العالمي على النفط[1]

يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره و تتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة و هذا لأن زيادة السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدة القصيرة و عموما هناك عدة عوامل تتحكم في الطلب العالمي على النفط أهمها:

- **النمو الإقتصادي العالمي :**

هناك علاقة طردية بين كل من النمو الإقتصادي و الطلب العالمي للنفط إذ يعتبر النمو الإقتصادي الناتج عن عملية التقدم التقني و الصناعي عنصرا أساسيا في التأثير على حجم الطلب العالمي، حيث يلعب دورا رئيسيا في تحرير مستوى إستهلاك الطاقة في مناطق العالم المتلفة و ما يعزز القول أنه سنة 2000، شهدت إرتفاعا ملحوظا فب معدلات الطلب على النفط في معظم المناطق رغم الإرتفاع في مستويات الاسعار حيث لم تقف مستويات الأسعار التي شهدتها سنة 2000 حائلا دون إرتفاعا لطلب العالمي على النفط الذي إزداد بنحو 1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 75.7 مليون برميل أي ما يعادل 1.3 % .

[1] **شريفة العابد برينيس ، نور الهدى دحماني ، أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري – نحو ضرورة التنويع الإقتصادي – مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة – جامعة الشادلي بن جديد الطارف ، مجلد 3، العدد 01، 2020، ص ص 3-5.**

- **المناخ:**

فقد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل يؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير ، حيث أن إختلاف فصول السنة و إختلاف درجة الحرارة بين الشتاء و الصيف و بين المناطق العالم تؤدي إلى إختلاف الكميات المطلوبة من النفط حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة الوقود للتدفئة ، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية و الوسطى سنة 2005 و أدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط .

- **ترشيد إستهلاك الطاقة و البحث على الطاقة البديلة:**

يعتبر مدى توفر الطاقات البديلة للنفط بتكلفة تنافس أسعار النفط عاملا مؤثرا على الطلب على النفط بزيادة إعتماد الدول المستهلكة على هذه المصادر ، حيث تعمل الدول المتقدمة في ظل إرتفاع المستمر لأسعار النفط و تزايد الطلب عليه إلى وضع إستراتيجيات طاقوية وطنية بديلة حيث تؤمن مصادر إضافية و دائمة لسد حاجات المستهلك المحلي المتزايدة بأنجح طريقة ممكنة و بأقل تكلفة، من خلال إجراء دراسات و أبحاث لتأمين مصادر من الطاقة البديلة أو المتجددة و الإستفادة منها "كالطاقة الكهرومائية و الشمسية" التي سجلت زيادة في سنة 2012 بنسبة 43.3 من إجمالي الطاقات المركبة و طاقة الرياح التي إزدادت بنسبة 18.9 % مقارنة بسنة 2011 ليصل إجمالي إلى 248.2 جيغا واط.

- **الإستقرار السياسي و الأمني في العالم:**

الإضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية و هذا ما يدفع الدول الأكثر للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا تخوفا من نقص الإمدادات و تمثلت هذه الأحداث عام 2004 في الإضطرابات العمالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط و المنشآت النفطية في العراق و المملكة العربية السعودية و الإستفاء العام للإنتخابات الرئاسية في فنزويلا و إعصار إيفان في خليج المكسيك و الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على منظمة الأوبك و غيرها و ما يثيره من تخوف بين الحين و الآخر نتاج حول إنقطاع إمدادات النفط ، و ما يترتب على هذا التخوف من إستغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على أعلى الأرباح .

2/ محددات العرض العالمي على النفط[1] :

✓ **الإحتياطات النفطية العالمية:**

تلعب الإحتياطات النفطية و الطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط و كلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الإعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج ، و تسير تقديرات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى إرتفاعإحتياطات النفط العالمية المؤكدة من 1266.8 مليار برميل في نهاية 2012 إلى 1292.9 مليار برميل في نهاية سنة 2014 أي بإرتفاع قدره 26.21 مليار برميل و هو ما يمثل إرتفاعا بنسبة 2.

✓ **السعر النفطي:**

يعتبر سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة و أساسية على العرض ، فكل زيادة في النفط تتسبب في إنخفاض الأسعار ، و بالتالي يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة إستخراج النفط و ذلك في المدى القصير ، أما إذا إستمرت الاسعار في الإنخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

✓ **المخزون العالمي:**

يؤدي زيادة المخزون العالمي للنفط سواء الإستراتيجي أو التجاري في الدول المنتجة و المستهلكة إل التأثير على العرض العالمي، و على سبيل المثال عندما قررت وزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود من الإحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات اعلى سنة 2008 ، أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية 0.1 إلى 0.5 من النفط الخامالخفيف و إلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل.

✓ **الإستكشافات الجديدة:**

تلعب عمليات البحث و التنقيب التي تؤثر على الإنتاج النفطي دورا مهما في التأثير على العرض بحيث كلما كانت الإستكشافات كبيرة زاد المعروض النفطي ، و فيما يخص التطور في هذا المجال فإن في الفترة 1978-2012 زاد الإستثمار في قطاع الإستكشافات و الإنتاج بنسبة 340 % حتى تم نهاية 2013 تحقيق 177 إكتشاف بزيادة خمسة إستكشافات عن نهاية نفس الشهر من 2012 بالإضافة إلى بروز الغاز الصخري على الساحة بإضافة ما يقارب 1

[1] **شريفة العابد برينيس ، نور الهدى دحماني، المرجع نفسه ، ص 4.**

مليون برميل يوميا إلى إنتاج الولايات المتحدة و كندا ، هذا فضلا عن الإنتاج المستقبلي المتوقع يتروح بين 3.5 و 8 برميل يوميا بحلول سنة 2020.

✓ **الإستثمار في المجال النفطي:**

منذ بداية التعافي في سنة 2012 تم نمو الإستثمار بمعدل 11 تقريبا في 2013 و تجاوز مبلغ 690 مليار دولار أمريكي و تمثل ذلك نسبة زيادة قدرها 65 % منذ 2009 و تسجل منطقة الشرق الأوسط أكبر نمو ديناميكي في هذا المجال حيث بلغت الزيادة في الإستثمارات فيها نسبة 21 % و يلي الشرق الأوسط في هذا التوجه كلا من أوروبا بنسبة 20 % و منطقة آسيا و المحيط الهادي 17 % ، أما أمريكا اللاتينية فتشهد زيادة في الإستثمارات بنحو 14 % بينما شهدت مجموعة الدول المستقلة (دول الإتحاد السوفياتي سابقا و الدول الإفريقية) نموا إستثماريا في مجال الإستكشاف

و الإنتاج النفطي أكثر تواضعا قدر بنحة 11 % ، 8 % على التوالي أما في أمريكا الشمالية فنجد ثلاثة أعوام من النمو القوي سجل هذا القطاع إرتفاعا في النمو 2 %.

✓ **الإحتياطات النفطية:**

المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالإحتياطات التي تكونت عبر آلاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض و هو غير قابل للزيادة و ينضب حال إستخدامه من مكمنه و يبلغ إجمالي الإحتياطات الأرضية المؤكدة في الولايات المتحدة 21371 مليار برميل أي أقل بمليار و 68 مليون برميل مما كانت عليه قبل عشرة سنوات ، كما أن بريطانيا بدأت تعد البراميل الأخيرة من حقولها و شارفت إحتياطاتها في بحر الشمال على الإنتهاء و كان إنتاجها من النفط في شهر أوت من عام 1999 كان 3.1 مليون برميل يوميا لكنه إنخفض إلى 1.7 مليون برميل عام 2007، و يذكر تقرير صدر عن مركز "ملفات الطاقة" البريطاني أن معدل تراجع الإنتاج خلال السنوات الماضية بدأ عند 6 % ثم تسارعت وتيرته لتصل الآن إلى 17 % مؤكدا أنه كلما وصل المخزون إلى مراحله الأخيرة إزداد معدل التراجع .

و في ظل محدودية الإستكشافات النفطية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الإحتياطي تزداد كلما زاد معدل إستخراج النفط بينما تزداد تكلفة الإستخراج كلما إمتد الإستخراج إلى الإحتياطات ذات جودة أو نقاء أقل ، كما أن بعض المتمسكين بفرضية "الذرة" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006 و إنه سيتراجع إلى النصف بحلول عام 2030.

✓ **زيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط:**

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الإستثمار في السلع الأساسية نتيجة لإحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول يد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية و المتمثل في المؤسسات الإستثمارية مثل شركات التأمين للإحتياط ضد مخاطر التضخم و ضعف الدولار.

و خلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي و الإستهلاك العالمي من النفط مما تسبب بزيادة في الطلب و المخزون النفطي للضغط على أسعار النفط[1].

ب.الصدمات النفطية:

لقد شهد السوق النفطية عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينيات إلى غاية الآن و تتمثل أهم الأزمات ما يلي[2]:

1-الأزمة النفطية الأولى (1973): لقد أطلق على هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الاسعار البترولية و تقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية ، حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 40 % و ذلك من خلال لإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى .

2-الأزمة النفطية سنة (1979): بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد إنتهى و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الاسعار إنتهت أيضا، و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من قيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوك لمراجعة الموقف و تصحيح الاسعار فيما يتلاءم و الإعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.

[1] **شريفة العابد بربنيس ، نو الهدى دحماني، المرجع نفسه ، ص 5.**

[2] **أبو بكر خالدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.**

إرتفعت أسعار البترول ثانية و بشل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى إنفجار أزمة النفطية ثانية و ذلك بسبب إنخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الإمتدادات البترولية و بالتالي إرتفاع الأسعار البترول.

3-الأزمة النفطية سنة (1986): إن الأزمة النفطية لسنة 1986 (النفطية العكسية) تختلف عن الأزمتين النفطيتين الأولى و الثانية ، حيث هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة إنخفاض الإمدادات النفطية و زيادة الطلب أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدوا المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة إنخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي ، و على هذا الأساس إصطلح على تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليين من حيث الأثار، لكن السبب الرئيسي مشترك و الذي يتعلق بإختلال بين الكميات المطلوبة و المعرضة للنفط، و بداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى ، فوصل سعر برميل الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1989 ، ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية اتي شنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

4-الأزمة النفطية سنة 1990: بعد أن وجدت المنظمة الأوبك الحل الأوسط بين كل من العراق و إيران، إرتفع السعر المعلن بعد أن حددته المنظمة من 13 دولار إلى 18 دولار، إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى إرتفاع السعر المعلن مرة أخرى و ذلك نتيجة التحوط و الخوف من تكرار سيناريو الأزمة التي نتجت من حرب الخليج الأولى، مما أدى إلى إرتفاع الطلب بالإضافة إلى إنخفاض الإمدادات النفطية لكل من العراق و الكويت مما تسبب في إرتفاع السعر المعلن من 18 دولار إلى 20 دولار [1].

5-الأزمة النفطية سنة 1998: في نهاية التسعينيات و بالضبط سنة 1998 م تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزة سعرية ثانية أدت إلى إحتلال كبير في العرض و الطلب ، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر في نفس السنة.

[1] **أبو بكر خالدي، المرجع نفسه، ص 15.**

6–**الأزمة النفطية سنة 2004**: تميزت هذه السنة بإرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعلا سلة أوبك 36 دولار للبرميل (و هو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء بنظام السلة في عام 1987 م) و قد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

7–**الأزمة النقذية سنة 2008**: إرتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في نهاية سنة 2007 محققة 100 دولار للبرميل و بعد إنفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات و البنوك و كذلك حالة الكساد التي دخلها الإقتصاد منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية 2008 ، ثم يرتفع ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009.

8–الأزمة النفطية 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات ، فإشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) و تضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار ، مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور منتجين جدد إلى توازنات إقليمية و جيو سياسية[1] .

المطلب الثالث: المؤسسات و التنظيمات الدولية المرتبطة بشؤون النفط

التنظيمات الدولية:

من أهم التنظيمات التي لها تأثير في أسعار النفط [2]:

–منظمة الوبك: تم إنشاءها في مؤتمر بعداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمسة دول: السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا ، إيران ، و جاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية و التي شاركت فيه كل من إيران و فنزويلا بصفة مراقب، إنضمتقطر إلى المؤسسين في عام 1961 ثم تبعتها ليبيا و إندونيسيا عام 1962، الإمارات العربية المتحدة عام 1967 و الجزائر عام 1969 ثم نيجيريا عام 1971 ثم الإكوادور عام 1973 ثم الغابون عام 1975و هذا فإن المنظمة تضم في عضويتها حاليا إحدى عشر دولة و مقرها فيينا النمساوية و قد هدفت هذه المنظمة إلى :

[1] **أبو بكر خالدي، المرجع نفسه، ص 15.**

[2] **ندى بوزانة: مرجع سق ذكره، ص ص 19–21.**

- ✓ تنسيق و توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء و تحديد أفضل السبل لحماية مصالحها،
- ✓ إيجاد السبل لتحقيق إستقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إنها التقلبات الضارة و غير الضرورية،
- ✓ الإهتمام دوما بمصالح الدولة المنتجة و ضرورة تأمين دخل مستقر لها إضافة إلى تأمين إمدادات إقتصادية و ذات كفاءة مستقرة من البترول للدول المستهلكة و عادل لمن يستثمر في صناعته.

-آلية الأوبك لضبط الأسعار: بعد إنهيار أسعار و النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما بسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط و أصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق و قد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا لأضعاف آلية السوق و الحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية و قد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق، و نجم عنها حالة من عدم الإستقرار في السوق النفط العالمية ، إنعكس سلبا على كل من الدول الصناعية و الدول المنتجة النامية على حد سواء ، و رغم أهمية العرض و الطلب في تحديد رسم النفط إلا أن منظمة الأوبك أدركت بأن هناك إعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة و ضرورة الإلتزام بهذه الحصص آخذين في الحسبان أثر ذلك على النمو الإقتصادي العالمي و بروز عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء و الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة التي تمتلك ما لاتقل عن ثلثي الإنتاج العالمي للنفط و من بين هذه الدول غير الأغضاء في الأوبك مثلا: النرويج (ثاني أكبر مصدر بعد السعودية) و إستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط أوبك أقل من 22 دولار لمدة عشرة أيام متواصلة و زيادته بنفس الكمية إذ إرتفع السعر فوق 28 دولار لبرميل سلة نفوط أوبك طول 20 يوم متصلة[1].

- **الوكالة الدولية للطاقة (IEP)** : لقد إنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 و على إرتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد و تنظيم جهود الدولة المستهلكة في وجه الأوبك، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور إجتماع في واشنطن (1974/02/11) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OECD) و قد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OEDC) و مقرها باريس ، و قد إرتفعت العضوية 24 إلى 24 دولة و هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة ، ألمانيا، إيطاليا، اليابان ، أستراليا، نيوزيلاندا، السويد، الدانمارك ، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا

[1] **ندى بوزينة ، المرجع نفسه، ص 20.**

، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج، و لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج العمل للدول المستهلكة للطاقة و هي:

- ✓ تحديد الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ و تحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب و ترشيد الإستهلاك،
- ✓ صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي ،
- ✓ وضع برنامج طويل المدى بهدف تقليص التبعية للبلدان المنتجة و تقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة،
- ✓ تشجيع الطاقة البديلة كالطاقة الذرية و الشمسية و غيرها،
- ✓ تكوين خزين النفط يكفي لأستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ و لعرض التأثير في السوق[1].

[1] **ندى بوزينة ، المرجع نفسه، ص 21.**

المبحث الثالث: تأثير النفط على الإقتصاد العالمي

يتم تداول النفط في سوق عالمية كباقي السلع، و بإعتباره يختلف عن السلع الأخرى كونه سلعة إستراتيجية لها مكانتها في التجارة العالمية مما جعل السوق النفطية تتميز عن باقي الأسواق بعدة خصائص. و من ثم أصبح من الأهمية معرفة السوق النفطية و أنواعها و الفاعلون فيها و أثار إرتفاع النفط و إنخفاظه على الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية و أنواعها و الفاعلون فيها.

أ. تعريف السوق النفطية

تعريف 1: إن السوق العالمية للنفط هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر و زمن معلومين أو هي المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض و الطلب في زمن و سعر أو أسعار معلومة[1].

تعريف 2: هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط و يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية و الغير إقتصادية التي تحكمه[2].

تعريف 3: تعرف سوق النفط بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة و هو النفط و يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية و غير الإقتصادية التي تحكمه كالعوامل السياسية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية[3].

ب–أنواع الأسواق النفطية:

تتمثل أنواع الأسواق النفطية فيما يلي[4]:

[1] **سهام شباب ، مرجع سبق ذكره، ص 81.**

[2] **سارة حسين منيمة: جغرافية الموارد و الإنتاج ، دار النهضة العربية للطباعة ، لبنان، 1992، ص 38.**

[3] **بوجمعة قوشيح ، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعي ، الشلف ، 2009/2008، ص 46.**

[4] **فائزة يوب، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، دراسة قياسية على الجزائر للفترة (1970–2014) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، تخصص مالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، ص 4–43.**

أولا: السوق الفورية للنفط:

فقد عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية) : "سوقي خليج المكسيك ، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، الخليج العربي ، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي ، سوق روتردام في هولندا".

من القديم بإعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، و لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ما بين 10 % و 15 % من حجم التجارة في النفط.

و من ثم لم يؤثر السعر الفوري المنخفض تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل، غير أن الإختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات و أدى إلى وجود فائض في العرض العالمي و إحتدام المنافسة بين المنتجين داخل و خارج أوبك لم يلبث أن دفع بالأسعار الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط و سببا رئيسيا من أسباب عدم إستقرار تلك الأسواق ، ذلك أن الأسعار الفورية على خلاف الأسعار المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للقوى الإقتصادية و السياسية التي تخضع لها أسعار النفط العامة، بل تؤثر فيها أيضا عوامل أخرى نفسية و تنظيمية، ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع إنتشار الأخبار و الشائعات و هذا ما أدى إلى إتساع نطاق السوق الفورية و هو ما مهد التربة للتقلبات الشديدة في أسعار النفط و أتاح الفرصة لنشأة المضاربة على تلك الأسعار.

و يمكن تعريف الصفقة الفورية بأنها اتفاق لبيع او شراء شحنة نفط السعر انتف عليه في وقت التعاقد و تنطبق على صفقة واحدة

ثانيا : السوق المستقبلية لنفط :

عرفت الاسواق المستقبلية (بورصة نيويورك التجارية ، مجلس شيكاغو التجاري ،البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن) في منتصف الثمانينات و قد عرفت هذه الاسواق قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية و توفر تلك الاسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغيير السعر في المستقبل تعتبر هذه الاسعار ظاهر مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش الا في ظل اسعار تتسم بالتذبذب و عدم الاستقرار ، و قد كانت أسعار النفط تتمتع قدر كبير من الأستقرار عندما كانت تتحدد بقرار من اوبك الى ان تخلت المنظمة في منتصف

الثمانينات عن نظام تحديد أسعار رسمية صار يكتفي بتحديد سقف الأنتاج مع ترك الاسعار لقوى السوق و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين :

أ- السوق البترولية المادية الأجلة : تتم المعاملات في هذه الأسواق بأتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم اجله شهر للبترول الخام فقوةاعدالسوةق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفير الشحنة في اجل 15 يوما [1]

ب-السوق البترولية المالية الأجلة : هذه الاسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينة و لكن ايضا بواسطة اوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة إلتزامات ، و من اهم هذه الأسواق تجد سوق نيويورك التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا .

ج – الفاعلون في الأسواق النفطية :[2]تعتبر السوق العالمية للنفط سوق نفطية فريدة من نوعها ، فهي ذات طبيع خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسي و التي تتفاوت اهميتها و درج تأثيرها على اسعار النفط الخام في السوق و تتكون السوق النفطية العالمية من المنتجين و المتمثلين ، خصوصا في الدول الأعضاء في منظمة الاوبك و الدول خارج الدول النامية العالمية و الدول السائرة في طريق النمو، حيث استعملت الدول الصناعية في بداية الامر بما اصطلح عليه ب " الشقيقات السبع ط ثم الشركات المتعددة الجنسيات من اجل السيطرة على منابع النفط الكبرى في العا لم ن و قامت ايضا بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة و يمكن عرض مكونات السوق النفطية فيما يلي ك

1- شركات النفط العالمية :

تعتبر العلاقة الموجودة بين الدول المستوردة و المستهلكة للنفط و منتجاته (الدول المتقدمة) و بين الدول المنتجة و المصدر له (في معظمها دول نامية) قديمة قدم بداية استخراج و تصنيع المادة الا أنها علاقة كانت تدار وتسير من قبل الشركات النفطية التي اصبحت عملاقة و عالمية و قد ساهمت حملات التوسع الاستعماري و التقدم التقني و التكنولوجي للدول المتقدمة في الحصول على امتيازات أستكشاف و انتاج و إدار النفط و منتجاته لصالح الشركات النفطية التي كانت في بدايات توجهها نحو العالمية .

[1] **فايزة يوب ، المرجع نفسه ص43**

[2] **شباب سهام ، مرجع سبق ذكره ص 83،87**

و شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1920، 1939) مولد النفط كسلعة استراتيجية تختلف في اهميتها الصناعة عن بقية السلع الاخرى ، مما اكسبها مكانة هامة في التجارى الدولية ، عززها تنافس الشركات الضخمة المهيمنة على انتاجه خلال هذه الفترة و هي سبع شركات نعرضها في الجدول التالي :

الجدول رقم 3 : يوضح الشركات النفطية العملاقة " السبع الكبار او الشقيقات السبع

الشركة	الدولة الأم
1- إكسون "EXXON " و كانت تسمى standaroilcompany of neww jersey حتى سنة 1973	الولايات المتحد الأمريكية
2- موبيل أويل "mobil oil	
3- تكساسو "Texaco	
4- ستاندراويل اوف كاليفورنيا Standaroil of california	
5- جوفل اويل Gofloil	
6- بريتيش بيتروليومBritish oetroleum	بريطانيا
7- رويال دتش شل Royal dutch–shell	بريطانيا– هولندا

المصدر : شباب سهام ، مرجع نفسه ص 64

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق النفطية سيطرة كاملة من خلال احتكارها للإنتاج و تحديد الاسعار وفق ما يخدم مصالحها ، غير ان هذا النمط احادي السيطرة الذي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن خمسين سنة تحطم تدريجيا خلال السبعينات و ذلك بعد الصدمات المتعاقبة التي شهدتها السوق النفطية الا انه مع اواخر السبعينات عادت من جديد سيطرة الشركات العالمية للنفط ، لكن انخفض عددها و صارت تعرف بأسم الشقيقات الخمس .

2- الشركات النفطية الوطنية :

ان التغيرات الهيكيلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب الحرب العالمية الثانية كان لابد لكل دولة دولة مصدرة للنفط ان يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها لتكون قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي كانت تتصارع في تلك السوق و لعل تأسيس هذه الشركات كان من أّهم التطورات التي التي أدت الى تأكل نظام الامتيازات و زعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة ، كما ادت الى في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكلة الصناعة النفطية حيث ساهمت في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني و تمكينها من ان تأدي دورا اكبر في تطوير الاقتصاد المحلي و كانت اولى تلك الشركات شركة النفط الوطنية الايرانية التي تأسست عام 1951 ،ثم توالى بعد ذلك العديد من الدول في انشاء هذه الشركات

3- منظمة البلدان المنتجة للنفط اوبك opec :

و هي منظمة عالمية تضم الدول التي تعتمد على صادراتها النفطية إعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، انبثقت عن مؤتمر بغداد في 10- 14سبتمبر عام 1960 و ذلك بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط و هي المملكة العربية السعودية ، ايران ، العراق ، الكويت ، فنزويلا و قد كانت السبب الرئيسي في هذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة و المصدرة للنفط في فترة الخمسينات من القرن الماضي ، و كان هذا الاتفاق للتكتل في مواجه شركات النفط الكبرى التي كانت انذاك تسيطر على المعروض النفطي .

و اخذت تستنزف الثروة النفطية لهذه الدول و بأقل الاثمان و بذلك اصبحت اوبك اهم منظمة انشأت من قبل الدول المنتجة و المصدر للنفط لرعاية مصالحها .

و يمكن اعتبار العقد الاول من مسيرة منظمة اوبك مرحلة تمهيدية حيث انضمت قطر الى المؤسسين في سنة 1961 ، تبعتها ليبيا و اندونيسيا في عام 1962و انسحت اندونيسيا عام 2008لتنظم من جديد سنة 2016 ثم الامارت العربية المتحدة عام 1967 فالجزائر عام 1969ثم نيجيريا عام 1971ثم الاكوادور عام 1973 و الغابون 1975 الا ان الدولتين الاخيريتين انسحبتا عامي 1992و 1994 على التوالي و اعادتا الانضمام للمنظمة من جديد سنة 2007 ن بالنسبة للاكوادور و سنة 2016 بالنسبة للغابون ، و في عام 2017 انضمت اليها انغولا و انضمت اليها غينيا الاستوائية عام 2017 هكذا فان منظمة اوبك تضم في عضويتها حاليا خمس عشر دولة و مقرهاالعاصمة النمساوية فيينا ، بعدما كان مقرها جنيف سويسرا خلال الخمس سنوات الاولى من تأسيسها .

و قد مرت منظمة الاوبك بعدد من المحطات الاساسية نبرزها كما يلي :

- ✓ عقد الستينيات : شكلت هذه الفترة مرحلة تشكيل المنظمة من دول نامية لديها نفس التوجهات و التطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية كما تم تشكيل سكريتارية المنظمة التي نقلت مقرها عام 1965 من جنيف الى فينيا [1]،
- ✓ عقد السبعينيات : تحولت المنظمة الى لاعب اساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنطوية تحتها من الامساك بزمام الامور فيما يتعلق بحجم الانتاج النفطي و قد عرفت هذه الفترة ازمتين ارتفعت خلالها أسعار النفط الاولى عام 1979،
- ✓ عقد الثمانينيات و التسعينيات : شهدت هذه المرحلة انحصار دول الاوبك و تآكل المكاسب التي حققتها كما فقدت السيطرة على السوق النفطية مما زاد من حدة الخلافات بين الدول الاعضاء في المنظمة ،
- ✓ بداية القرن الواحد و العشرين : لقد كان لتكيف اوبك مع التغيرات في اوضاع و هيكل سوق النفط العالمية و إتباع اعضائها نظام اسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيتون في البورصات العالمية تأثيرا في استعادة زمام المبادرة و عودتها الى صدارة الجهات المؤثرة في اساسيات السوق .

4- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط اوبك OPEC :

تأسست منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط بموجب الاتفاقية التي ابرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية و دولة الكويت و دولة ليبيا و نصت الاتفاقية على ان تكون مدينة الكويت مقرا لها .

تهدف المنظمة الى تعاون اعضائها في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط و تمرير الوسائل و السبل للمحافظة على مصالح اعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين و مجتمعين و توحيد الجهود لتأمين وصول النفط الى اسواق استهلاكه شروط عادلة و معقولة و توفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة النفط في الاقطار الاعضاء و قد انضم الى عضوية منظمة في عام 1970 كل من دولة الامارت العربية المتحدة و دولة قطر و مملكة البحرين و الجمهورية الجزائرية و انضم عليه عام 1973جمهورية مصر العربية و انضمت الجمهورية التونسية عام 1982 (توقف نشاطها منذ 1987) [2]

[1] **سهام شباب ، المرجع نفسه ، ص 85**

[2] **سهتم شباب ، المرجع نفسه ص 87**

و تحيز الاتفاقية انضمام اية دولة مصدرة للنفط الى عضويتها شريطة ان يكون النفط مصدرا هاما لدخلها القومي و بموافقة ثلاثة ارباع الاصوات جميع الدول الأوضاع المؤسسة .

5- منتجو النفط خارج منظمة الاوبك :

نقصد بمنتجي النفط خارج الاوبك تلك الدول المنتجة للنفط و غير المنظمة لمنظمة الاوبك اي ان حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الاوبك و هي غير خاضع لاي جهة ، و تتمثل الدول المنتج للنفط خارج الاوبك بحسب الاحصائيات سنة 2017 في خمس و ثلاثون دولة (35 دولة) و هي المبينة في الجدول الموالي مقسمة بحسب القارات .

الجدول رقم 4 : يوضح الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول النتج للنفط خارج الاوبك
امريكا الشمالية	الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، المكسيك
امريكا الجنوبية	الارجنتين ،البرازيل ، كولومبيا ، الاكوادور، البيرو
اوروبا	روسيا ، الدنمارك، ايطاليا، بريطانيا ، كازاخستان ، رومانيا ، النرويج ناوزباكستان، اذربيجان ، تركمانستان
آسيا	عمان ، سوريا ، اليمن ، استراليا ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ن ماليزيا، تايلندا ، فيتنام ، بروناي
افريقيا	كونغو، مصر ، غينيا ، السودان ، تونس ، تشاد

المصدر: شباب سهام ، مرجع نفسه، ص 87.

6- وكالة الطاقة الدولية AiE : هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث و تطوير و تسويق الطاقة و استخداماتها ، تشكلت المنظمة عام 1973 من ستة عشر دولة صناعية بغرض مواجهة ازمة النفط و في 15 نوفمبر 1974 اعلنت الادارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و ان يكون مركزها باريس ، من اجل تكوين اطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين [1]

[1] **سهام شباب ، المرجع نفسه ص 87**

و تنسيق مواقفهم بغية استعادة السيطرة على السوق النفطية ، في اطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنزمة عدة استراتيجيات يمكن انجازها فيما يلي :

- ✓ البحث عن النفط في مناطق جديدة خارج دول الاعضاء في منظمة الاوبك ،
- ✓ العمل على احلال مصادر الطاقة البدلية محل النفط و حفز و تطوير البحث في هذا المجال،
- ✓ الاحتفاظ بالمخزون نفطي تجاري و استهلاك كبير لاستخدامه في اوقات الندرة و الظغط على الاستعار في الاتجاه النزولي،
- ✓ ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط و تقليل استيراده من خلال السماح بزيادة الاسعار النفط داخل الدول الاعضاء للحد من استهلاك من جهة و تشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة اخرى.

المطلب الثاني : أثار ارتفاع النفط في الاقتصاد العالمي

أثار ارتفاع النفط في الاقتصاد العالمي :

تتمثل هذه الاثار في الايجابيات و السلبيات التالية :[1]

التأثيرات الايجابية :

- ✓ ان عدد الدول المنتجة لم يعد قليلا كما انه ليس محصورا في دول الشرق الاوسط فعالية الدول العربية و عدد كبير من دول افريقيا و امريكا الجنوبية آسيا ، تنتج بكميات متفاوتة و يعود الارتفاع قي الاسعار ايجابيا على مجمل الاقتصاد في هذه البلدان و يعزز معدلات نموهاو ازدادت الصادرات النفطية العربية و بأرقام كبيرة من 145مليار دولار عام 2002 الى 420 مليار دولار عام 2004 و الى 419مليار دولار عام 2006 و ادى هذا الى توفر فرص استثمار و مشاريع تنمية جديدة جديدة و ادت الى خلق فرص عمل ساعدت على تحقيق معدلات البطالة و على تحسين مستويات المعيشة في بعض الحالات ،
- ✓ ان فوائض الايرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات و نفقات بل ان الجزء الاكبر منها وظف في تعزيز المدخرات من خلال انشاء صناديق الاستقرار المالي ، و صناديق الاجيال القادمة اذ ان الدول النفطية قد ادخرت حوالي ثلثي الايرادات الاضافية التي تراكمت لديها منذ عام 2002 و ما يعكس المستوى المرتفع للادخار بالنسبة الى الدول النفطية ، كذلك تعزيز الاحتياطاتالاجنبية لدى البنوك المركزية ففي البلدان العربية

[1] **ندى بوزانة ، ص 21،22**

المنتجة ارتفعت هذه الاحتياطاتبمقدار الضعف حتى وصلت الى ما يتجاوز 500 مليار دولار عام 2006 ، بالاضافة الى تخفيض مديونية القطاع العام ،

بشكل ملموس و كان ذلك واضحا بشكل خاص في حال دول مثل اليمن و الجزائر و سورية و عمان و السعودية و الكويت فقد انخفض الدين العام في اغلب الدول النفطية حوالي النصف بين عامي 2002 و 2006.

- ✓ تعوض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع اسعار النفط من خلال ارتفاع ارباح شركاتها النفطية التي حققت ارباحا طائلة ،
- ✓ ينعش ارتفاع اسعار النفط حركة الاستثمار في التنقيب و الاستخراج و التكرير ، ليفتح افاق واسعة امام امكانية اكتشاف حقول جديدة و انضمام دزول اخرى الى نادي الدول المنتجة للنفط و بالتالي زيادة كل من احتياطي و الطاقة الانتاجية العالمية ، نتجه الجدوى الاقتصادية لانتاج العديد من الحقول و الدول منه الولايات المتحدة الامريكية .

التأثيرات السلبية :

تتمثل هذه التأثيرات السلبية كالأتي :

- ✓ التضخم و ارتفاع التكاليف المعيشية بشكل كبير مما ادى الى تدهور مستوى معيشة كثير من الافراد ، و تراجع الطلب و تباطؤ اداء الاقتصاد اسعار النفط في الولايات المتحد الامريكية و في دول اخرى اعلنت منظمة التجارة العالمية ان ارتفاع اسعار النفط العالمية خلال عام 2005الى 6،5 بالمائة بالمقارنة مع نمو قدره 9 بالمائة عام 2004 ، اما الشركات الاكثر تأثيرا بارتفاع النفط فهي شركات خطوط الطيران و شركات الصناعة الكمياوية و العاملة في قطاعات النقل و المواصلات ،
- ✓ المضاربات في الاسهم و العقارات حيث ادت الى سيولة بشكل كبير في الدول المنتجة الى ارتفاع غير مسبوق في التعامل مع بالاصول المالية و العقاري لكن الذي نجم عن ارتفاع اسعار النفط عام 2004 هو ما كان متوقعا فقد شهد معدل نمو اقتصادي مرتفع وصل الى محدود 4 بالمائة و شهد الطلب على النفط على نموله ، اذ وصلت الزيادة في الطلب الى حدود 2،8 مليون ب / ي و في العام التالي 2005 ارتفعت اسعار النفط مرة اخرى لتصل الى حدود 70 دولار للبرميل في بعض الشهور، ليزداد الخوف من تأثير ذلك في الاقتصاد العالمي و جدير بذكر ، ان

الاقتصاديات الصناعية قد اصبحت اقل تأثرا بالأرتفاعات الحادة لاسعار النفط الموازنة مع سبعينات القرن الماضي ، و يعود هذا الى المرونة التي تجاوب بها الاقتصاد العالمي مع صدمة ارتفاع اسعار النفط .[1]

المطلب الثالث: آثار إنحفاض النفط في الإقتصاد العالمي

ينعكس إنخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة و الغير مصدرة من خلال مايلي[2]:

آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول النامية الغير مصدرة للنفط:

أحدثت أزمة إنخفاض أسعار النفط ضررا بالغا لإقتصاديات الدول النامية الغير مصدرة للنفط حيث لم يمكننا إنخفاض اسعار النفط من تحقيق النمو.

أدى إنخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبيك ، و في نفس الوقت إرتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الإقتصاديات النامية على الإعتماد على الإقتراض من الخارج لتمويل التنمية أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله.

إلا أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الإستهلاك و الإستثمار .

أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتها الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى إستنزاف إحتياطاتها من الذهب العملات الصعبة و بالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه إنكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة و تعطل الطاقات الإنتاجية .

و إنهيار معدلات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقيد (التمويل التضخمي).

تضررت الدول النامية غير مصدرة للنفط من إنخفاض عائدات شركاتها الهندسية و عقود المقاولات و الإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.

---

[1] ندى بوزانة ، المرجع نفسه ، ص 22

[2] أسعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، الطبعة الأولى، دتر الهومة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2013، ص 43-44.

آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط[1]:

أثر إنخفاض على الدول المصدرة للنفط: "أثرت الإنخفاضات المتتالية في اسعار النفط على إقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إنخفاض العائدات النفطية و الفوائض المالية و بالتالي :

- إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط،

- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية و مع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة إنخفاض الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية و السوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية و بالضغوط التضخمية في الإقتصاد،

- أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات و إنما الذي تغير هو الإنفاق الإستثماري و الإنمائي.

[1] **أسعد الله داود، المرجع نفسه ، ص 44.**

خلاصة الفصل الأول

لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة و ذلك على المستوى العالمي مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا و هذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها، يتم تداول النفط في مكان معين أطلقت عليه تسمية السوق العالمي للنفط، بحيث يتحدد فيه السعر النفطي وفق القوى الفاعلة فيه و المتمثلة في الدول المستهلكة و الدول المنتجة و كذا الشركات النفطية مما يجعل أسعاره غير مستقرة و هو ما يولد أزمات متتالية تختلف نتائجها على الاقتصاد العالمي لهذا تسعى الدول المنتجة له الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعاره لأنه يشكل المورد المالي الأساسي لديها و التي من خلاله تبنى عليه مخططات التنمية و النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيـــــد:

يعد النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي سعى معظم الدول إلى تحقيقها أيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي تعاني منها ، فقد إعترف بظهور الرأسمالية و ما رافقتها من تغيرات تقنية.

حيث يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى النشاط الإقتصادي مع أدى إهتمام العديد من الإقتصاديين به و العوامل المسببة له، حيث يعتبر أداة مهمة في إقتصاديات جميع الدول لذلك تسعى إلى تحسين مستويات الأداء الإقتصادي معا ينعكس إيجابا على مختلف النواحي الإقتصادية و بالتالي تحسين معدلات النمو الإقتصادي .

و في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى :

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني: قياس النمو الإقتصادي و محدداته.

المبحث الثالث: نماذج النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي

لقد إهتم الكثير من المفكرين الإقتصاديين بموضوع النمو الإقتصادي حيث تزايد هذا الإهتمام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و من ثم أصبح من الأهمية معرفة مفهوم النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و الفرق بينهما و أنواع النمو الإقتصادي و فوائده و تكاليفه و خصائص النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و الفرق بينهما.

من أهم التعاريف مقدمة النمو الإقتصادي نجد:

تعرف 1: تزايد قابلية إقتصاد ما على توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة و ذلك مصدر هذه التوفير (محليا أو خارجيا)[1] .

تعريف 2: هو الزيادة في قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل الإقتصاد الوطني و يقاس النمو الإقتصادي تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[2].

تعريف 3: هو الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في إستخدام الموارد الإقتصادية ، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[3].

أما مفهوم التنمية فلقد تعددت التعاريف المقدمة لها و من أهمها:

تعريف 1: هي ظاهرة إقتصاية تحصل فيها مكاسب سريعة في نمو الدخل القومي الإجمالي و في الدخل الفردي الإجمالي و إن ذلك نمو سوف يتساقط على عامة الناس بشكل فرص عمل و فرض إقتصادية أخرى[4].

تعريف 2: هي العملية المرسومة لتطوير المجتمع في كل جوانبه إقتصادية كانت أم إجتماعية أم ثقافية أم سياسية مستلزمة، لتحقيق ذلك توجد جهود كل أطراف المجتمع من مواطنين و هيئات عمومية[5] .

---

[1] **معروف هوشيار ، تحليل الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع و النشر ، عمان ، 2005، ص 347.**

[2] **محمد صالح تركي القريشي ، علم إقتصاد التنمية ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010، ص 71.**

[3] **كامل علاوي كاظم الفتلاوي و آخرون ، مبادئ علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009، ص 281.**

[4] **محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 33.**

[5] **سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007، ص 23.**

تعريف 3: هي تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية و الهيكلية و التنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى من للدخل الوطني و الدخول الفردية، و مستويات أعلى للمعيشة و الحياة الإجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم و الصحة[1].

جدول رقم (5): الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية.

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
إستخدام مصطلح النمو الإقتصادي يكون في الدول المتقدمة	التنمية الإقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما
يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن بإستمرار و ينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم	تكون إدارية تقوم بها الدول بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر و منتج
تراكم كمي للسلع و الخدمات فقط	هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع
لا يتطلب مثل هذه التغيرات	مشروع شامل و متكامل فهي تتطلب تغيرات إقتصادية و ثقافية و سياسية و إجتماعية
يحدث نمو إقتصادي سريع	لا تحدث التنمية الإقتصادية
لا يمكن إحداث النمو دون تنمية	لا يمكن إحداث تنمية دون نمو

المصدر: ضيف أحمد (2014-2015) : أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، ص 14-15.

المطلب الثاني: أنواع النمو الإقتصادي و فوائده و تكاليفه

أ.أنواع النمو الإقتصادي :

بما أن النمو الإقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية ، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة انواع من النمو و هي[2] :

[1] محمد مصطفى حسين، محمد شفيق ، أمينة بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي ، دار المستقبل للنشر ، عمان ، 1995، ص 120.

[2] عبد الباري عياض ، محمد يحي بن ساسي، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2018، مجلة المدبر ، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 6.

- النمو الطبيعي : و هو نمو تاريخي حدث بالإنتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ،
- النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الإستمرارية بل هو ناجم عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، حيث يمثل هذا النمط من النمو حالة الدول النامية،
- النمو المخطط: و هو نمو ناجم عن عمليات التخطيط الشاملة ، إذ تربط فعاليته إرتباطا وثيقا بقدرة المخططين و فعالية التنفيذ و المتابعة و بواقع الخطط المرسومة كما بعد نمو ذاتيا لحركة إذا إستمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرب و بالتالي يتحول إلى تنمية إقتصادية.

ب.فوائد و تكاليف النمو الإقتصادي:

للنمو الإقتصادي فوائد عديدة و كذلك لا يخلو من التكاليف ، و تتمثل كل من فوائدة و تكاليفه في مايلي[1] :

- **فوائد النمو الإقتصادي:**

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات ،
- يساعد على القضاء على الفقر و يحسن مستوى الصحة و التعلم للسكان،
- زيادة رفاهية الشعوب عن طريق زيادة الإنتاج و الرفع في معدلات الأجور و الأرباح و الدخول الأخرى،
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة و يعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها و التوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الإستهلاك الخاصة،
- التخفيف من مشكلة البطالة.

- **تكاليف النمو الإقتصادي:**

لا يتحقق النمو الإقتصادي إلا في إطار التحمل لبعض الأعباء و التضحيات أهمها :

[1] **هند سعدي، أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في البلدان العربية ، دراسة قياسية إقتصادية للفترة (1980–2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علو م تجارية ، قسم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016–2017، ص 55.**

- كلما زاد معدل النمو الإقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية و توجيه الموارد و الإستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في التعليم و التدريب و هذا معناه التضحية ببعض السلع الإستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل ،
- إن النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة بل و حتى النامية أدى إلى زيادة تلوث البيئة و القضاء على الثروات الطبيعية و إزدحام المدن،
- كلما زاد معدل النمو الإقتصادي كلما زاد التقدم المادي و طغى على الجوانب الروحية و الجوانب الأخلاقية.

المطلب الثالث: خصائص النمو الإقتصادي

حدد سيمون كرنتس الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1971 خصائص النمو الإقتصادي و هي[1] :

1/ المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني:

مرت كل الدول المتقدمة حاليا و في خيراتها التاريخية للنمو الإقتصادي في الفترة من 1970 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج تلك الدول خلال 20 سنة الماضي نحو 2% ، 1% بالنسبة للنمو السكاني و 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيق ، و قد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، حيث تضاعفت مدة المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما ببل الثروة الصناعية في أواخر القرن الثامن .

2/ المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

الخاصية الثانية للنمو الإقتصادي هي الإرتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، لقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية ، توضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في إستخدام كل المحلات المستخدمة في دالة الإنتاج و قد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% من النمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

[1] **قمر الزمان بوبير ، خديجة كانوني، (2017–2018) ، أثر التهريب على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف ، ص 37–39.**

3/المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الإقتصادي:

لقد سجل النمو الإقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدم المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو ، و هي المعدل المرتفع للتغير القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، و من وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي ، و يصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية و ذلك من خلال تطور من الشركات الأسرية و الشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية و متعددة الجنسيات.

4/ المعدلات المرتفعة للتحول الإجتماعي و السياسي و الإيديولوجي:

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الإقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الإنتاجات و المؤسسات و الإيديولوجية، و لهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها[1]: الرشاد، التخطيط الإقتصادي، التعاون أو التوازن الإجتماعي و الإقتصادي و المساواة ، ، تحسين الإتجاهات و المؤسسات .

5/ الإمداد الإقتصادي الدولي :

هذه تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية ، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية المسيطرة على المنتجات الأولية و الموارد الخام و العمالة الرخيصة، و كذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية مثل هذه الأنشطة الإستعمارية ، فقد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات و الإتصالات و كل هذا كان له تأثيرات كبيرا على توجيه العالم و تحقيق العولمة بوسائل لن تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر و أيضا فتحت الإمكانيات للسيطرة الإقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة ، ففي القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كان هناك سيطرة إستعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا ، جنوب الصحراء و أزاء من آسيا و أمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الإقتصادي لدول الشمال و ذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة و فتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

[1] **المرجع نفسه، ص 38.**

6/ الإنتشار المحذو للنمو الإقتصادي العالمي:

حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن فإن ذلك لم يشمل كل مكان العالم ، فالتوسع في النمو الإقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي ، و أن علاقات القوة بين الدول المتقدمة و النامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن و أصبحت إحتمالات اللحاق شبه مستحيلة ، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية الدقيقة ، و هي تحتكرها حتى فيما بينها[1].

المبحث الثاني: قياس النمو الإقتصادي و محدداته.

لقد إهتم الكثير من الإقتصاديين و السياسيين من كل دولة غنية كانت أم فقيرة ، حيث أصبح ينظر إليه على أنه معيار لتقييم الدول ، و من ثم أصبح من الأهمية معرفة : قياس و محددات النمو الإقتصادي ، و تطور الإقتصاد الجزائري و إستراتيجيات النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: قياس و محددات النمو الإقتصادي

أ. قياس النمو الإقتصادي :

هناك أنواع عديدة من المقاييس تتمثل في[2] :

- **مؤشر قياس النمو الإقتصادي :**

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الإقتصادي ، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المؤشر الأكثر إنتشارا في قياس النمو ، و يعرف الناتج المحلي بأنه : القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة ، بإستخدام الموارد الإقتصادية للبلد أو الإقليم ، و الخاضعة للتبادل وفق التشريعات المتعددة.

"إن النمو الإقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين علىالتوالي فإذا رمزنا للنمو الإقتصادي (Δ_Y) فسيكون : $\Delta Y = Y_t - Y_{t-1}$

[1] **عائشة بوجعفر ، مصطفى بياض ، أثر تغيرات أسعار النفط في الجزائر دراسة قياسية ل 1980–2016، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية ، المجلد 2، العدد 2، المركز الجامعي تندوف ، جوان 2018، ص 285.**

[2] **هند سعدي ، مرجع سبق ذكره، ص 60.**

و منه معدل النمو الإقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و إذا قسمنا النمو الإقتصادي Δ_Y على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة Y_{t-1} نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الإقتصادي لسنة Y_t إذا رمزنا لمعدل النمو الإقتصادي بالرمز g فإن :

أنواع مقاييس النمو الإقتصادي:

يتم إستخدام النمو الإقتصادي بإستخدام[1] :

- **المعدلات النقدية للنمو :**

يتم حساب المعدلات النقدية للنمو بناءا على التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد القومي، من خلال السلع و الخدمات المنتجة داخل الإقتصاد إلى ما يعادلها من العملات النقدية المتداولة ، حيث يحتوي هذا النوع من المقاييس إلى عدة معدلات منها معدلات النمو بالأسعار الثابتة ، معدلات النمو بالأسعار الدولية ، كذلك يعتبر قياس معدل النمو النقدي من أسهل و أفضل الأساليب الموجودة بعد تجنب أثر التضخم.

- **المعدلات العينية للنمو الإقتصادي :**

تمثل المعدلات العينية حاجة ضرورية و ماسة لإستخدامها بدلا من المعدلات النقدية للنمو و ذلك للتأثير الكبير لإرتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية بدرجة تتناسب مع معدلات نمو الدخل، لتفسير هذه المعدلات النمو الإقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني و الناتج و منها :

- معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي،
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي،
- معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

و نظرا لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من إستخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الإقتصادي مثلا نصيب الفرد من التعليم و الصحة و التغذية ...إلخ.

[1] **عرفات علي إبراهيم نصار ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي (حالة بعض الدول العربية) مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد العلوم الإقتصادية ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة (1434-2013) ، ص 18.**

- **مقارنة القوة الشرائية:**

يرى خبراء الإقتصاد في الفترة الأخيرة أن إستخدام المعدلات العينية للنمو الإقتصادي يربط بين قوة الإقتصاد في حد ذاته ، و يبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي الذي تستخدمه المنظمات و الهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم، و الذي يخفي القيمة الحقيقة لإقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الاجنبي في بلدان أخرى تعادل القوة الشرائية.

ب. محددات النمو الإقتصادي:

حسب الاقتصاديين فان هناك العديد من العوامل التي تساهم وبشكل مباشر في عملية تحقيق النمو الاقتصادي ومن اهمها [1]:

- **راس المال** : بشقيه العيني والبشري اذ يعتمد نمو الناتج بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية راس المال وبالتالي فهو يعد عنصرا اساسيا في النمو الاقتصادي
- **العمل** :وهو العنصر الفعال و المؤثر في العملية الانتاجية ذو بعدين لما له من اثر على النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة موارد الاقتصاد بالاضافة الى الزيادة في الحجم الساعي للعمل .
- **التقدم التكنولوجي** :يلعب هذا العامل دورا مهما ورئيسيا في استحذاث وسائل جديدة للانتاج وتحسين اداء المعدات والالات وتحسين نظم الادارة والتنظيم وزيادة الكفاءة في التخطيط وادخال التحسينات في انظمة التدريب والتاهيل وادخال المزيد من الكفاءة في انظمة النقل والمواصلات وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.
- **اسعار النفط** :تعتمد اغلب الدول الريعية في اقتصادها على مداخيل النفط كعامل اساسي في زيادة الدخول ورسم السياسات الاقتصادية وبالتالي كلما زاد سعر النفط كلما حققت الدول نمو اقتصاديا اكبر.

[1] **عبد الباري عياض ، محمد يحي بن ساري، مرجع سبق ذكره، ص 8-9 .**

المطلب الثاني :تطور الاقتصاد الجزائري :

اتبعت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا عدة اصلاحات من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك عبر عدة مراحل[1] :

أ.المرحلة الاولى 1962_1989 :

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا اشتراكيا للنمو القائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي وكان محور اهتمامها المخططات التنموية للقطاع الصناعي حيث اهم ما تضمنته مشاريع الاستثمارية عديدة فتحت مناصب شغل عديدة مما ادى الى تحسين المستوى المعيشي وبالتالي ارتفاع هائل وسريع في النمو مما ادى الى توسع سريع لطلب السلع والمنتوجات الاستهلاكية مقارنة بحركية الانتاج الداخلي الخام غير الكافي حيث في هذه الفترة تضاعف الاستهلاك الاجمالي للسلع والخدمات ليقدر بمدل سنوي بمبلغ 8.5/في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للانتاج الداخلي السنوي7.2/اي انه يقل على معدلات نمو الاستهلاك .

الفترة 1970_1989 : تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية اسعار النفط فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة لذا إرتبط نمو إقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الإقتصاد نمو مشاريع خلال العقد الاول من هذا القرن الحالي و في وقت مبكر خلال السبعينيات و الثمانينات ، ثم شهد الإقتصاد الجزائري بعد ذلك أشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط ، و تدهور إحتياطات النقد الأدني و إرتفاع الدين العام و تدهور الوضع الأمني ، حيث شهدت الفترة من 1970-1989 تراجعات نسبية في معدلات النمو الإقتصادي من حوالي 22 % إلى 10 % في المتوسط[2].

ب.المرحلة الثانية (1990-2000):

أما الفترة 1990- 2000 فقد شهدت سن 1990 معدل ضعيف ب 0.8 % لينخفض بنسبة إلى 1.2 - % نتيجة عدم تحقق المنافع المتوقعة من الإصلاحات 1989-1990 لكن مع حلول سنة 1992 ، إرتفع معدل النمو الإقتصادي و لو بضعف إلى 1.81 % ليعاود الإنخفاض سنة 1993 إلى أدنى مستوياته بـ 2.1 -%ثم 0.91 -% سنة 1994 نتيجة للإصلاحات المنتهجة بالبلاد و سوء التسيير ، إضافة لتدهور الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات بفعل قلة التمويل بوسائل الإنتاج أسعار البترول خلال هذه الفترة لكن مع مطلع النصف الثاني من

[1] قمر الزمان بوبير ، خديجة كانوني، مرجع سبق ذكره، ص 85-89 .

[2] قمر الزمان بوبير، خديجة كانوني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

تسعينات القرن الماضي تم معالجة أوجه القصور السابقة بتسريع وتيرة الإصلاح لتظهر إيجابية معدلات النمو في ظل الإصلاح حيث بلغت سنة 1995 مت نسبته 3.8 % ثم ترتفع سنة 1996 إلى 4.1 % لكن الإستثناء تحقق سنة 1997 بمعدل نمو 1.1 % نتيجة الظروف المناخية لبسيئة و إنخفاض قدرة الإنتاج الفلاحي و الصناعي ما عدا ذلك فقد إستمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاحات سنة 1998 بـ 5.1 % ليغتنم سنة 1999 بنسبة 3.21 % ، و هذا الإنخفاض في النمو نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر التي أدت إلى تدهور المستوى المعيشي و عدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية و هذا الأخير أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التوجه إلى التشغيل الغير شؤعي و ممارسة الأعمال الغير شرعية في السوق الموازية.

ج-المرحلة الثالثة (2001-2017) :

لقد أدت العودة للإستقرار الإقتصادي الكلي سنة 2000 بعد الصدمة الخارجية (1998-1999) إلى إرساء دعائم تعزيز الإستقرار النقدي و المالي الكلي، الذي ميز تطور الإقتصاد الكلي خلال العام 2001 لاغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.4 % ، حيث سجلت تراجعا مقارنة بسنة 1999 رغم اليسر المالي بسبب تحسن أسعار المحروقات غير أمه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات إقتصادية و إستمر النمو في الإنخفاض سنة 2001 بمعجل 2.1 % أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و الذي كان يرمي لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية و هي [1]:

- تحقيق التوازن الجوهري و إنعاش الإقتصاد الجزائري،
- إنشاء مناصب شغل،
- مكافحة الفقر.

كما سجلت الفترة 2002-2003-2004 نموا منتظما للإقتصاد حيث بلغ معدل النمو 8.8 %، 5.8%، 17.5% على الترتيب مصدرها قطاع المحروقات مقابل معدل سالب يقدر بـ 4.3 % سنة 2001 ، و في سنة 2005 بدأ معدل النمو في الإنخفاض ليبلغ 5.1 % و إستمر في الإنخفاض ليصل إلى 2.0 % سنة 2006 ، كما سجل معدل النمو خارج قطاع المحروقات نسبة 6.1 %سنة 2008 مقابل 6.3 % سنة 2007 و يعود الفضل في هذا الإستقرار إلى إرتفاع و إستقرار نمو قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات نتيجة الإستثمارات الضخمة للدولة.

[1] **قمر الزمان بوبير ، خديجة كانوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 88-89.**

تم تسجيل سنة 2009 تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعارها المتأثرة بإنخفاض الطلب على النفط و الغاز بفعل الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى لإنخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبيك ، و بقدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 4384.8 مليار دينار في سنة 2011 أي بإرتفاع قدره 2.4 % في 2015 بوتيرة نمو عالمية حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 3.8 % من حصة أخرى فقدر النمو خارج المحروقات 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5.0 %بعدما فقد 1.7نقطة مئوية في 2014 و بلغ النمو خارج المحروقات الذي كان قويا طوال أربعة عشر سنة بمتوسط سنوي يفوق 6 % ، و قد شهد تراجعا في سنة 2016 ليبلغ 2.3 % .

المطلب الثالث: إستراتيجيات النمو الإقتصادي

تتمثل إستراتيجيات النمو الإقتصادي في[1] :

أ. إستراتيجية النمو المتوازن:

يرجع أساس هذه النظرية إلى العديد من الإقتصاديين الذين يعارضون فكرة أن التنمية الإقتصادية هي عبارة عن سلسلة من الدفعات المقتطعة، بحيث يوصي هؤلاء ضرورة القيام بدفعة قوية و ذلك بتنفيذ حجم ضخم من الإستثمار ، حيث يمكن التغلب على الركود الإقتصادي مؤكدين من أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية ، يتحقق بينها التوازن ، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي و الزراعي ، حيث لا يمثل تقدم أحدهما عقبة أمام الآخر.

إن هذه الإستراتيجية تدعو إلى ضرورة الإعتماد على الموارد المحلية لتوفير المواد التمويلية لتنفيذ البرنامج الإستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن و عدم الثقة في جدوى الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية ، و التجارة الخارجية حيث تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية، و التي تصدر المواد الأولية.

كما وجهت لهذه الإستراتيجيات العديد من الإنتقادات ، حيث يرى صيرشمان أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن سيفضي إلى فرض إقتصاد صناعي متكامل حديثه على قمة إقتصاد تقليدي راكد، لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بصلات خفيفة و سيؤدي ذلك إلى التعبئة، بالإضافة إلى عدم واقعية هذه الإستراتيجية لضرورة توافر مواد ضخمة لأزمة تمويل

[1] **شرفاوي هناء، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي دراسة جالة –الجزائر– مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد الطارف، (2019–2020) ، ص 49.**

برامجها، و هذا ما لا يتوفر لدى العديد من الدول النامية ، و يرى سنجر أن التنمية تقتضي في اليد العاملة في القطاع الزراعي ، و رفع إنتاجيتها و يقتضي ذلك حدوث تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عقبة تعيق تنمية القطاع الصناعي.

ب. إستراتيجية النمو غير المتوازن:

إن نظرية النمو غير المتوازن كما جاء بها " هيرشمان" تعني الإعتماد على الإستثمارات الفردية أو ما يسمى في المفهوم الإقتصادي بالقطاع القائد، أو أقطاب النمو أو مراكز النمو.

إن هذا يؤدي بالمستثمر إلى القيام بإنتاج بعض السلع التي يزداد الطلب عليها، و الأنتاج في هذا الميدان يؤدي إلى إهمال قطاعات أخرى، لكن سرعان ما يتوجه المستثمرون للإنتاج في هذه القطاعات ، و بالتالي سد ثغرة من المتغيرات التي كانت موجودة في الإقتصاد ، لكن تزامن فجوات أخرى ، أي ستبقى قطاعات أخرى مهملة يستوجب على المستثمرين التوجه إليها و الإستثمار فيها و هكذا تم سد فجوة من الفجوات فظهر أخرى إلى ما لا نهاية و بالتالي يبقى الإقتصاد الوطني غير متوازن .

و يؤخذ أيضا على إستراتيجية النمو غير المتوازن أن توزيع الإستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم المشروعات عن الحجم الأمثل، بحيث يضر بكفاءة الإنتاجية ، ان يكون التركيز هنا عل تنمية بعض الصناعات الرائدة و التي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات أخرى في طريق التنمية على حسب إستراتيجية النمو غير متوازن[1].

[1] **هناء شرفاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 50.**

المبحث الثالث: أهم نماذج النمو الإقتصادي

إهتمت مختلف المدارس الإقتصادية بالبحث عن مصادر النمو الإقتصادي و برز ذلك من خلال نماذج تشرح محددات النمو و كيفية مساهمتها في تحفيزه و قد ساهم في هذا الإطار مختلف التيارات الفكرية الإقتصادية، و من ثم أصبح من الأهمية معرفة النماذج الكلاسيكية و الكينزية للنمو الإقتصادي و النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي.

المطلب الأول : النماذج الكلاسيكية و الكينزية للنمو الإقتصادي.

تتمثل النماذج الكلاسيكية و الكينزية و الكينزية للنمو الإقتصادي في ما يلي:

أولا: النماذج الكلاسيكية للنمو الإقتصادي

تتمثل أهم النماذج الكلاسيكية للنمو الإقتصادي فيما يلي:

1-تقديم النظرية : تعددت أراء المفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الإقتصادي و منهم " أدم سميث ، دافيد ريكاردو، مالش و ماركس".

أ- نظرية Adam Smith في النمو الإقتصادي (1723-1790) [1]:

لقد شارك Adam Smith مشاركة فعالية في وضع البنات الأولى لنظرية النمو الإقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص و تقسيم العمل إلا أن دراساته في النمو لم تكن متخصصة و قائمة بذاتها، و إنما كانت ضمن دراساته العديدة في الإقتصادي السياسي في كتابه "ثروة الأمم" يعتقد آدم سميث بأن دور الدولة أو التدخل الحكومي في الشؤون الإقتصادية يجب أن يكون محدودا ، و بذلك فإن الإدخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال ، و أن الطلب على راس المال لأغراض الإستثمار يكون تلقائيا ، و أن هناك قوى خفية في السوق تؤدي إلى حالة التوازن ، كما إعتقد أن الإنتاج يتطلب أن يسوق إلى الخارج، مما ترتب عليه زيادة الدخل القومي و هذا حافزا لزيادة السكان و بذلك فإن زيادة السكان دالة في الدخل ، و إن التوسع في السكان سيؤدي إلى زيادة الطلبات و توسيع السوق ثم خفض تكاليف الإنتاج نتيجة الوفرات الخارجية، و منه فإن أراد آدم سميث تعتمد على الأسس التالية:

[1] صلاح الدين سامق ، نظريات النمو الإقتصادي ، ط1، دار المعارف للنشر و التوزيع ، مصر ، 1996، ص 53.

- تراكم رأس المال،
- النمو السكاني،
- إنتاجية العمل.

و من هذا المنطق حدد دالة الإنتاج بالصورة الآتية: $y = f(k, l, n)$

حيث :y : الإنتاج

k: رأس المال

l: العمل

n: الأرض

و إعتمد على هذه العلاقة الدالة في زيادة الإنتاج، مشيرا إلى أن تكاليف الإنتاج سوف تأخذ بالتناقص مع الزمن نتيجة مساعدة ظاهرة الوفرات أو الخارجية نتيجة زيادة حجم السوق ، كما أن ظاهرة الحجم سوف تتحقق أيضا نتيجة تقسيم العمل ، و التقدم التقني ، كما أكد أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين الأخيرين ، و هما التقدم التقني و تقسيم العمل ، إذ أن كثافة الأخير في مجال الإنتاج السلعي سيؤدي إلى تعميق ظاهرة تقسيم العمل و توسيعها و هذه العلاقة تؤثر خصيلتها في الإنتاجية ، و توصل إلى أن إشكالية النمو الإقتصادي هي مسألة تراكمية ، فتقسيم العمل، يؤدي إلى إرتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال و هذا يؤدي إلى إرتفاع الدخل القومي الذي يعد حافزا لزيادة السكان و يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب و إشباع السوق.

ب- نظرية Ricardo في النمو الإقتصادي (1772-1823) [1]:

يعتبر Ricardo من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية و الذي عمل على تعميق آراء و أفكار هذه المدرسة، و إرتبطت بإسمه العديد من الأراء و الأفكار منها ما يتصل بالريع و الاجور و التجارة الخارجية و ما إلى ذلك.

و فيما يخص أراءه حول النمو الإقتصادي فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان ، إلا أنها تخضع لقانون القلة المتناقضة، و لم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك ، حيث أنه من خلال تحليله لعملية النمو قسم Ricardo المجتمع إلى ثلاثة طبقات، الأولى ملاك الأراضي،

[1] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، نظريات سياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 56.

الثانية العمال، و الثالثة الطبقة الرأسمالية ، هذه الأخيرة حسب Ricardo هي الطبقة المنتجة و التي تعتبر ضرورية لعملية النمو الإقتصادي لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها و الذي يأتي من الأرباح و الباقي يتحول إلى مدخرات التي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال.

على أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجموعات السابقة يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية و هي الأجور التي تدفع للعاملين ، الريع الذي يدفع لمالكي الأراضي و الريع و هو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها ، و إذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الريع و الأرباح في الدخل القومي، و صحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة و بما أن الأرباح حسب Ricardo هي المحرك الرئيسي للنشط و النمو الإقتصادي ، فإن إنخفاظها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية في حالة من الركود الإقتصادي ، و منه فإن Ricardo يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي ، و فيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الإختراعات و التجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نفس الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى إنخفاض أجورهم فتميل الأرباح إلى الإرتفاع و بالتالي يزيد معدل التجمع الرأسمالي، كما يؤكد Ricardo أن الضرائب عامل هام تمويل النمو الإقتصادي ، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين ، حتى لا يكون ذلك معتوق لتيار النمو الإقتصادي .

ج- ظرية مالتوس في النمو الإقتصادي (1766-1834)[1] :

لقد تطرق مالتوس في كتابة "مبادئ الإقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الإقتصادي حيث إستظهر من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان إذ يقول بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية ، في حين أن إنتاج الغذاء بتزايد بمتتالية عددية.

و قسم مالتوس Malthus الإقتصاد إلى قطاعين زراعي و صناعي ، هذا الأخير الذي يرى أن النمو الإقتصادي ينتج عنه أي -القطاع الصناعي- حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال و سهولة إستخدام التقدم التقني فيه، في حين يتمتع القطاع الزراعي يتناقص القلة بنتيجة محدودية الأراضي و تفاوت خصوبتها بسبب ضعف إرتباط التقدم الفني و التكنولوجي بها لذلك فهو يرى أن الضمان الوحيد للتقدم الإقتصادي يتمثل في الإستمرار في القطاع الصناعي ، و إستخدام التقدم التقني الفني بشكل واسع في الصناعة عن طريق التوسع في التكوين الرأسمالي كما يركز مالتوس على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج و تطوره حيث أن رفض قانوس "ساي" للاسواق

[1] **بدرة الميلود، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي مقاربة قياسية خالة الجزائر خلال (2000-2017) ، مذكرة ماستير، تخصص الإقتصاد الكمي، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، ص 13.**

الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب عليه ، و الذي يعني أن الإدخار هو عبارة عن الطلب على السلع الرأسمالية أي (الإدخار-الإستثمار) ، لكن مالتوس أوضح أنه من الممكن تصور وجود حالة تتجاوز فيها الإدخارات عن الحاجة إليها لأغراض الإستثمار ، و هذا يعني أن النقص في الطلب الإستهلاكي الأمر الذي يعيق من التوسع في النمو ، لأنه يقلل من الحافز على الإستثمار و لذلك نادى بالميل الأمثل للإدخار.

فلقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته و أفكاره عن النمو في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا ، فمع تزايد عدد السكان و تقلص مساحات الأراضي القابلة للإنتاج، سوق تنخفض إنتاجية العمل و تنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف أي إلى حد أدنى للمعيشة حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحة للسكان نتيجة لسوء التغذية و إنتشار الأمراض و إرتفاع معدل الوفيات.

كما طرح مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث أنه مهما كان النظام الذي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذ زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الإقتصادي و يرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع.

د- نظرية كارل ماركس في النمو الإقتصادي[1]:

يعد كارل ماركس الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بإنهيار الرأسمالية منا يتفق جميع الإقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الإقتصاد ، و يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى بمستوى الكفاف، و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين الكمية إنتاج العامل و بين الحد الأدنى لأجر العامل، و مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج ، فإن حصة رأس المال الثابت يزداد و ينخفض معها الريع، لكن ماركس تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسمى بالجيش الإحتياطي للعمال سوف يختفي ، مما يدفع بالأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل.

مما سبق تصل إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الإقتصادي يتركز في تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي يعد سابقا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني فإذا سبق التقدم نمو االسكان تظهر موجهة من النمو ، و ذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج و الأجور ، أي تسور حالة من الإنتعاش الإقتصادي ، و لتفسير ما سبق يلخص النموذج الكلاسيكي في الدول التالية[2]:

---

[1] **بدرة الميلود ، المرجع نفسه، ص 14.**

[2] **فليخ خلق حسين ، التنمية و التخطيط الإقتصادي ، ط1، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن ص 120.**

1- دالة الإنتاج: $O = f\ (l, k, q, t)$

O : الإنتاج، l: قوة العمل، k: المتاح من الأرض، q: رأس المال، t: التقدم التقني.

2- مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الإستثمار : T= T(I)

3- الإستثمار يتوقف على الأرباح: I= dq = I(R)

حيث يقصد بالإستثمار هنا الإستثمار الضار I و الذي يعبر عن الزيادة في رصيد الرأسمالي و R عبارة عن العائد عن عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض و رأس المال).

4- الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي و عرض العمل.

$$R= R(T, L)$$

5- حجم العمل يتوقف على حجم الأجور :L=L(W)

6- الأجور تتوقف على مستوى الإستثمار(I) W = W

علما بأن مجموعة الأرباح و الأجور تعادل الناتج الكلي أي: O= R+W

2- إنتقادات النظرية الكلاسيكية:

وجهت العديد من الإنتقادات للنظرية الكلاسيكية للنمو ، و تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

أ/ يعتبر الكلاسيك أن الأرض عنصر لدالة الإنتاج و الإنتقاء الذي تم توجيهه و الذي أكدته التجارب العلمية فإن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج،

ب/ يعتبر الكلاسيك أن الكلاسيك أن الارباح هي مصدر للإدخار و يصبح هذا على كل دولة، لأن التجربة أسارت أن هناك مصادر أخرى للإخار منها إدخار الطبقة الوسطى و كذلك إدخار الحكومة و القطاع العام،

ج/يعتقد الكلاسيك أن كل الإدخارات تكون للإستثمار ، و هذا ليس صحيح لأن الإستثمار يمكن أن يزيد عن الإدخار من خلال الإئتمان المصرفي،

[1] **هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 66.**

د/ إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام، حيث يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك الدور الذي لعبه القطاع العام في تعطيل القطاع العام في تعطيل التراكم الرأسمالي خاصة في الدول النامية،

هـ/ أظهرت التجربة العلمية للنمو أن تصورات الأجور و الأرباح خاطئة ، و هذا لأن الاجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول إنخفاض في معدلات الأرباح،

و/ إهمال و تقليل من قبل النظرية و/ إهمال و تقليل من قبل النظرية إلى أهمية و إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد ، كما أن نمو السكان لم يتم بالمعدلات السريعة التي إفترضها الإقتصاديين الكلاسيك و أن نمو الإنتاجية في الزراعة كانت أسرع من معدلات نمو السكان، و عليه إعتقاد الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا .

ثانيا: النموذج الكينزي للنمو الإقتصادي (1942–1946)[1] :

1- **تقديم النظرية:**

إهتم كينز بالشروط اللازمة لنمو الإقتصاد القومي و إعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو ، و يشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الإستهلاك و التراكم ، و قد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الإستثمارات و نمو الدخل القومي ، و عرف هذه العلاقة بالمضاعف و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:

حيث M : المضاعف

MPC: الميل الحدي للإستهلاك

MPS: الميل الحدي للإدخار.

كما بين التحليل الكينزي أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للإدخار:

[1] **هند سعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.**

و أن: $M = \frac{1}{1-MPC}$

فإن: $MPC = \frac{1}{1-M}$

إن من أشهر النماذج الكينزية في النمو الإقتصاد ينجد نموذج هارود و دومار حيث إنشغل كل من هارود و دومار بدراسة معدلات النمو الإقتصادي و محاولة التعرف على الدور الإستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، و تنطلق الفكرة الأساسية من التأثير المزدوج للإنفاق الإستثماري .

و قد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الإفتراضات يمكن حصرها في :

- أن الإقتصاد مغلق ، و لا توجد تجارب خارجية ، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي،
- إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الإستثماري ، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل،
- ثبات الميل الحدي للإدخار و تساويه مع الميل المتوسط للإدخار،
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة المصرفية، معامل رأس المال و نسبة رأس المال ، و العمل في المدخلات الإنتاجية،
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة ، و لا يوجد إهتلاك السلع الرأسمالية أي إفتراض عمر لا نهائي لها،
- حسابات الإدخار و الإستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

و قد عبر كل من هارود و دومار عن النموذج رياضيا كما يلي[1] :

إن معدل النمو اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل هو:

$$s = \frac{s}{y} \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث : y : يمثل الدخل القومي

S: يمثل الإدخار

[1] **محمد العيد بيوض، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علىالنموالإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصادية المغاربية ، دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010–2011 ، ص 61.**

s: يمثل معامل الإدخار.

و أيضا: $K = \frac{\Delta k}{\Delta y}$ 2

حيثK: هي رأس المال

$\frac{\Delta k}{\Delta y}$: هو معامل رأس المال/الإنتاج .

و يتكون النموذج من المعادلتين 1 و 2 أي: $I = \Delta K$

أي أن التغيير في رأس المال ΔK يساوي الإستثمار ، و حيث $K = \frac{\Delta k}{\Delta y}$

أي أن رأس المال يساوي معامل رأس المال / الإنتاج .

إذا : $K = \frac{I}{\Delta Y}$ فإن رأس المال رياضيا يساوي الإستثمارعلى التغيير في الإنتاج .

و لكن معدل نمو الإنتاج يساوي التغير في الإنتاج مقسوما على الإنتاج أي: $G = \frac{\Delta Y}{Y}$

حيث أن G: معدل النمو

و نظرا لأن $I = S$ أي الإستثمار يساوي الإدخار

فإن: $S = \frac{I}{Y}$

و نظرا لأن $K = \frac{I}{\Delta Y}$

فإن: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$

إذا: $G = \frac{S}{K}$

أو أن معدل النمو يساوي الميل الحدي للإدخار مقسوما على معامل رأس المال على الإنتاج ، و يمكن زيادة هذا المعدل بزيادة معامل الإدخار أو زيادة كفاءة رأس المال.

2- إنتقادات النظرية[1]:

هناك العديد من الإنتقادات وجهت لهذه النظرية و من أهمها:

أ/ إن فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار و معدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغير إلى الأمد الطويل، الذي يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر،

ب/ إن فرضية ثبات نصيب كل من رأس المال و العمل غير مقبولة و ذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينها بفعل تأثير التقدم التكنولوجي،

ج/ إن النموذج لم يهتم بإحتمال تغيير مستوى الأسعار أو اسعار الفائدة،

د/ إن فرضية المساواة قيما بين معامل –رأس المال- الناتج و المعامل الحدي لرأس المال – الناتج غير واقعية و خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي.

طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الإقتصادي حيث أخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي و الإبتكارات في سير العملية الإنتاجية.

أولا: نموذج سولو.

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاما جعل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية في النمو[2] .

1- تقديم النظرية:

يقوم النموذج النيوكلاسيكي لسولو على الإفتراضات التالية:

- الإقتصاد يتكون من قطاع واحد و يقوم بإنتاج مركب واحد،

- الإقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه،

- أن هناك تشغيل كامل للعمالة جميع أسواقه،

[1] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- سريان مفعول لكن من قانون تناقض القلة، و قانون تناقض المعدل الحدي للإحلال،

- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى،

- هناك مرونة في الأسعار و الأجور، و أن مدفوعات كل من العمل و رأس المال تعذر بناء على الإنتاجية الحدية لهما،

- إمكانية الإقلال بين عناصر الإنتاج ، خاصة العمل و رأس المال .

إن نموذج سولو مبني على تفاعل معادلات أساسية في الإقتصاد الكلي و هي:

و هي عبارة عن دالة كوب دوغلاس بحيث :

Y: الإنتاج الإجمالي

A: التكنولوجيا

K: راس المال

L : العمل

هناك علاقة أساسية في دالة الإنتاج الكلية و هي: $Y = AK^{\propto}L^{1-\propto} \leftrightarrow Y = AK^{\propto}$

و هي عبارة عن دالة الإنتاج الإجمالية مقسومة على L و التي تعطي الإنتاج الإجمالي للفرد Y و كثافة رأس المال K، كما أن معادلة الناتج الداخلي تتمثل في :

C : إستهلاك القطاع الخاص .

G: إستهلاك القطاع العام

I: الإستثمار أو الدخار و أيضا دالة الإدخار تتمثل في : $I = SY$

هذه الدالة توضح الإدخار ، I عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكلي Y

و أيضا التغيير في رأس المال ممثل في العلاقة :$\Delta K = SY - SK$ حيث :

S: معدل الإهتلاك

أيا التغيير في قوة العمل تتمثل في :$L_{t+1} = L_t(1 + gL)$

gL: دالة النمو بالنسبة ل L

شكل رقم 02 : نموذج سولو

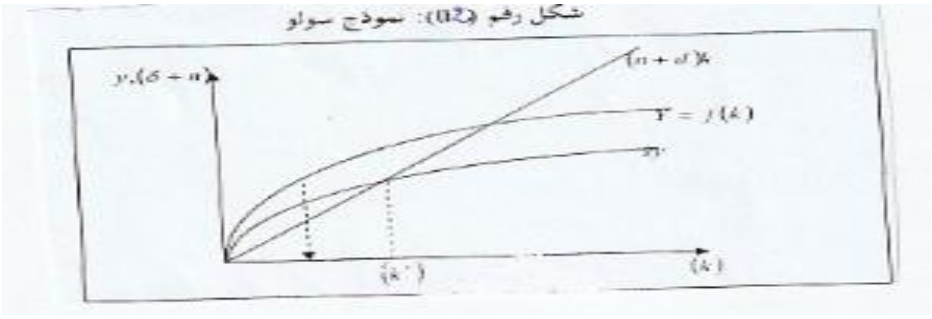

المصدر هند سعدي ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

حيث : n تمثل معدل نمو السكان

d تمثل معدل الإهتلاك

K بالنسبة لرأس المال بالنسبة لكل عامل

Y تمثل الدخل على الإنتاج بالنسبة لكل عامل.

S معدل الإدخار

عند $SY > (n + d)k$ أي عندما يكون معدل الإدخار أكبر من معدل نمو السكان و معدل الإهتلاك بعبارة أخرى عندما يكون الخط الخاص بـ SY أعلى من الخط الخاص ب $(n + d)k$ ، كما في الشكل ، فإن رأس المال (k) بالنسبة لكل عامل يرتفع و هذا ما يسمى بكثافة رأس المال، أما عدما تكون الزيادة في رأس المال تضاهي الزيادة السكانية و الإهتلاك فيعبر عنه بتوسيع رأس المال و يلتقي المنحنيين عند النقطة A و هي حالة الإستقرار ، حيث يكون إنتاج العامل ثابت و لكن الإنتاج الكلي يرتفع بمعدل n و هو معدل نمو السكان[1] .

[1] **هند سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 71.**

2- نقد نموذج سولو:

تعرض نموذج سولو للعديد من الإنتقادات و التي كان من أهمها:

أ/ إهمال النموذج لمدى تأثير الإستثمار على النمو ، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال و العمل،

ب/ أهمل سولو مدى تأثير التغيير التكنولوجي و إبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة،

ج/ إفترض النموذج تماثل السلع و هو إفتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية ،

د/ إفترض الإقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة هو أمر بعد عن الواقع و يكون أكثر تعقيدا في البلدان المختلفة.

ثانيا : نموذج ميد للنمو الإقتصادي

1. تقديم النموذج:

لقد قام نموذج ميد على الإفتراضات التالية[1]:

- الإقتصاد مغلق و عدم وجود علاقة في العالم الخارجي،
- وجود المنافسة الكاملة في السوق ،
- ثبات عوائد السعة ،
- كل من السلع الرأسمالية و السلع الإهتلاكية يتم إنتاجها محليا ،
- إفتراض ثبات أسعار السلع الإستهلاكية،
- أن هناك إستخدام كامل للأرض و العمل ،
- نسبة العمل للألات يمكن تغييرها في الزمن القصير و في الزمن الطويل ،
- إفتراض ثبات نسبة الإهتلاك السنوية للألات.

[1] **هند سعدي ، مرجع سبق ذكره، ص 73.**

و قد إعتمد على بناء نموذج بأن مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر أساسية:

أ- المخزون الفعلي لرأس المال المتمثل قي الآلات.

ب- كمية العمل اللازمة لعملية الإنتاج.

ج- مساحة الأراضي أو الموارد الطبيعية المتاحة للإستخدام الإنتاجي.

د- عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات و الفن الإنتاجي

و عليه فإن الناتج الصافي أو الدخل القومي Y يعد دالة لهذه العناصر الأربعة كما يلي:

حيث :

Y: الناتج الصافي لأو الدخل القومي

K: المخزون الفعلي من الآلات

L : قوة العمل

N : الأرض

T :الزمن

2-نقد نموذج ميد:

هناك عدة إنتقادات وهت لنموذج ميد منها[1]:

أ/ إفتراض النموذج الإقتصادي المغلق و سيادة المنافسة الكاملة لا دور فيه للتجار الخارجية ، مع إهمال الدور الأساسي للمجتمع أمر بعيد عن الواقع ، و يكون أكثر إبتعادا في الدول المتخلفة،

ب/ إفتراض ميدان السياسات النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الإستهلاكية و أن تغير معدلات الاجور النقدية كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة غير واقعي،

[1] **هند سعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.**

ج/ إفتراض نموذج ميد تشابه جميع الألات ، و أن هناك إخلال كامل بين هذه الآلات و بعضها البعض و لم يفرق النموذج بين إخلال الآلات في الزمن القصير و إخلالها في الزمن الطويل،

د/ كما إتسم النموذج الرياضي المستخدم بالبدائية ، و لا يصف العديد من العلاقات الواردة به لذلك جاء قاصرا عن تقديم العديد من البدائل.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

تتمثل أهم أفكار نماذج النمو الداخلي و الإنتقادات التي تعرضت لها في [1]:

1- تقديم النموذج:

إن الآداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد، قد قاد إلى عدم الرضا على تلك النظريات و التي تؤكد أن هناك خاصية في الإقتصاديات المختلفة.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في تخزين رأس المال أو العمل ، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو ، و النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الإقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي.

و من منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج و مستوى دخل الفرد ، و التي سميت بالنظرية الجديدة للنمو، و عليه فعدم إلتقاء معدلات دخول الأفراد ألهمت تطور هذه النظرية ، و التي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد عوامل الإنتاج، و منه فإن الإستثمار يكون مهما به للنمو طويل الأجل ، أن مثل هذا النمو يكون داخليا.

و قد إبتدأ هذا النموذج الإقتصاديان (R.L.YC YS) في 1988 و (PaylRoner) في 1986 ، و يفترض نموذج نظرية النمو الحديثة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال، و التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض، كما أن أول إختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد ، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث و ينعكسه.

[1] **هند سعدي ، مرجع سبق ذكره، ص 77.**

فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الإنخفاض ، و قد تم إختبار نموذج الإنحدار البسيط لتقديم المعادلة الآتية :

حيث : g_i : معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد السنوات.

PCY: يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

2- نقد النموذج :

من أهم نماذج النمو الحديثة أنها ما زالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية تكون غير مناسبة لإقتصاديات دول العالم الثالث، و أيضا ما يعوق النمو الإقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة من ضعف البنية الاساسية ، و عدم ملائمة الهياكل المؤسسية ، و عدم كمال أسواق السلع و رأس المال.

كما أن نظريو النمو الداخلي أغلقت هذه العوامل المؤثرة حيث أن صلاحية دراستها للتنمية الإقتصادية تكون محدودة و خاصة عند المقارنة بين دولة و دولة أخرى، كما أن نظريات النمو الداخلي أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط سبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الإقتصادي ، كما أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات[1].

[1] **هند سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 78.**

خلاصة الفصل الثاني

يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الدول من مختلف أنحاء العالم و ذلك لأنه يساعد في دعم الاقتصاد و زيادة مستوى الدخل، حيث يعتبر من اهم المرتكزات التي تسعى الدولة لتحقيقها و من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يعطي بنمو الناتج صورة أولية على اتجاهات الآداء الاقتصادي، و يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للتنمية، و لقد قدم العديد من الاقتصاديين نماذج و نظريات لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

تأثير تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة

(2000–2019)

تمهيـــد:

تمتلك الجزائر قدرات هائلة في المجال النفطي بدأ اكتشافها منذ حقبة من الزمن و لم يتم استغلالها إلا في مرحلة الاستعمار و ما شجع الجانب الفرنسي على الاستفادة من النفط الجزائري بأكبر قدر ممكن و الوصول لأطول فترة ممكنة الجودة العالمية التي يتمتع بها و التي تمكنه من أن يكون من أجود نفوط العالم و مع الحصول على الاستقلال السياسي سرعت الجزائر في مسايرة ذلك بتحقيق استقلال اقتصادي نفطي و هو ما حدث مع اتخاذ إجراءين أساسيين، الأول كان تأسيس شركة نفطية وطنية تتولى استغلال الثروات النفطية و في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى:

المبحث الأول: أساسيات النفط في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: المميزات التنافسية للنفط

المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي و علاقته بتغير أسعار النفط للفترة 200-2019.

المبحث الأول: أساسيات النفط في الاقتصاد الجزائري.

اعتمدت الجزائر على اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات فقط، بدلا من الاقتصاد الإنتاجي الذي يقوم على الفلاحة و الصناعة و التجارة، فعلى مدار الخمسين سنة الماضية ارتبطت البرامج التنموية و المخططات في تمويلها على العائدات البترولية، و من ثم أصبح من الأهمية معرفة تاريخ إكتشاف النفط في الجزائر، و الإمكانيات النفطية للجزائر، و الأهمية الإستراتيجية لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: اكتشاف النفط في الجزائر:

أولا/ اكتشاف النفط في الجزائر:

ترجع أولى بدايات البحث و التنقيب عن البترول في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، ففي سنة 1880 جرت محاولة التنقيب عن البترول للمرة الأولى في حوض بشمال الوطن و نتج عنها اكتشاف مجموعة من الأبار لكنها اتسمت بقلة عمقها مثل: بئر " عين الزفت" 1895 و بئر " تليوانيت " الذي يقع في الجنوب الغربي من ولاية " غليزان" و الذي اكتشف عام 1915، و بذلك تأكدت فرضيات وجود المحروقات في الجزائر.[1]

أما تاريخ انتاج المحروقات الفعلي في الجزائر كان في بداية الخمسينات أين بدأت عمليات البحث و التنقيب تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية، باكتشاف أول حقل للغاز ببرقة جنوب عين صالح عام 1954، و في شهر جانفي من عام 1956 تم اكتشاف الحقل النفطي " عجيلة " في الجنوب الشرقي للجزائر، و في جوان من نفس العام تم اكتشاف حقل " حاسي مسعود" بمساحة قدرها 2500 كلم^2، و الذي يعتبر واحد من أكبر الحقول النفطية، و في عام 1957 تم شحن أولى البراميل البترولية إلى فرنسا.[2]

ثانيا: مراحل تطور استغلال المحروقات في الجزائر:

يمكن تقسيم مراحل تطور استغلال المحروقات في الجزائر إلى مرحلتين:

[1]– أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استقلال الموارد الطبيعة الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي، ط1، دار سومة للنشر، الجزائر، 2014، ص 210.

[2]– هناء شرفاوي– مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

المرحلة الأولى: تطور استغلال المحروقات قبل الاستقلال:[1]

تبدأ هذه المرحلة منذ الاكتشاف الفعلي للمحروقات سنة 1956 إلى غاية الاستقلال 1962، حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة استنزاف الثروة النفطية الوطنية من طرف المستعمر الفرنسي إذا كان هناك غياب كلي و واضح من جانب السلطات الجزائرية في السيطرة على قطاع المحروقات.

فمنذ اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر سال لعاب المستعمر الفرنسي، و ازداد اهتمام السلطات الفرنسية من أجل استغلال الثروة النفطية الجزائرية، ففي أكتوبر عام 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية النفطية (cfp) و الشركة الوطنية للنفط (snreppl) تم شركة التنقيب و استغلال النفط في الصحراء، كما قام المستعمر بصياغة قانون يسهل منح الرخص تحت رقم 58-11 الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 1958 الذي يتضمن العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على قطاع النفط في الصحراء الجزائرية، كما تضمن العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر.

المرحلة الثانية: تطور استغلال المحروقات بعد الاستقلال:

لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه المرحلة إلى الفترة بمرحلتين هامتين هما: [2]

1/قبل التأميم:

شهدت هذه المرحلة مجموعة من الاحداث تتلخص فيما يلي:

أ. **إتفاقية إيفيان 1962**:إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الإتفاقية.

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي،
- استثمار الثروات النفطية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض،
- اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية ،
- اشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

ب. **إنشاء الشركة الوطنية سونطراك:** بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيلاتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك (الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات) في 1963/12/31 و ذلك بموجب المرسوم 491/63، و قد انحصر نشاطها في البداية فقط بنقل و تسويق المحروقات، ليتطور تدريجيا

[1]- شباب سيهام، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2]- زغيب شهرزاد و حليمي حليمة: القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت، 2008، ص 04.

و يشمل جميع الصناعات النفطية الجزائرية و ذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

ج. **إتفاقية جويلية 1965**:لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت على:

– رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53 وصلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب،

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب و البحث،

– الغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة،

– سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية خاصة تامة لها،

– استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

و قد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965.

2/بعد التأميم:[1]

بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها عن طريق تأميم وسائل الإنتاج و التوزيع العادل للثروة. و لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تاميم كامل الثروات المنجمية و منها المحروقات و بالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلتزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية بنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات و الذي لم يعد يتماشى و مصالح الجزائر.

و لقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية و وضعها تحت ملكية و رقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية و تحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك، حيث أممت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين و شركة البترول سنة

[1]– **خالد بن عوابي، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة، جامعة وهران2، 2015–2016، ص ص 89–90.**

1981، و شمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز و وسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الامريكية.

و لكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا إلا أنها استطاعت تخطي تلك العقبة و بنسبة نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع و التي كان آخرها قانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل و المتمم بالأمر 10/06.[1]

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر:

تحتل الجزائر مكانة هامة ضمن السوق العالمية، حيث تعتبر إحدى الدول النشيطة ضمن منظمة الأوبيك، و هذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها.

أولا: الاحتياطات النفطية:

تزخر الجزائر باحتياطي هام من البترول، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا و نيجيريا، و المرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا ان هذه الاحتياطات في تزايد مستمر و هذا منذ تاميم الجزائر المحروقات إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من اجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شانها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر.[2]

فما تتمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البترول قد لا يكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في الغد، إلا إذا قبلنا الخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف، و ذلك لتحقيق اكتشافات جديدة، تضاف للاحتياطات الموجودة، و قد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود و تطور التقنيات التكنولوجية، و توفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية حيث وقعت الجزائر أكثر من 30 عقفد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، و نجحت في جذب عدد كبير من الشركات و الجدول التالي يبين احتياطي النفط الخام خلال الفترة- 2000-2019.

[1]- خالدي بن عوالي، المرجع نفسه، ص 90.

[2]- نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي التنموي الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 1، 1998، ص 85.

جدول رقم (06): احتياطي البترول في الجزائر.

الوحدة: مليار برميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي النفط	11.31	11.31	11.31	11.80	11.4	12.27	12.2	12.2	12.2	12.20
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إحتياطي النفط	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، التقرير السنوي لعدة سنوات.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق بأن احتياطي النفط يتسم بالتذبذب الطفيف إلى غاية سنة 2006، حيث تستقر نسبة الاحتياطي إلى غاية سنة 2018 و هذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى توقيع الجزائر على عقود الشراكة مع الشركات النفطية الأجنبية في مجال الاستكشاف أدى إلى رفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول.

ثانيا:الإنتاج النفطي:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة البترول في العالم فهي تحتل مكانة فاعلية في السوق العالمية للبترول و هذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها في انتاج البترول الخام و ذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971 فمنذ ذلك التاريخ و انتاج البترول في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب.

في حين تعمل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/ سنويا تتوزع عبر خمس مصافي و هي:

- مصفاة سكيكدة بقدرة تكرير تقدر ب 15 مليون طن سنويا،
- مصفاة الجزائر بقدرة تكرير ب 207 مليون طن سنويا،
- مصفاة أرزيو بقدرة تكرير ب 2.5 مليون طن سنويا،
- مصفاة حاسي مسعود بقدرة تكرير تقدر ب: 1.2 مليون طن سنويا،
- مصفاة أدرار بقدرة تكرير تقدر ب 600 ألف طن سنويا.

و في نفس السياق فإن قطاع الطاقة اتخذ قرار لبناء ثلاث مصافي جديدة في آفاق عام 2019 لمعالجة و تكرير البترول الخام بكل من: تيارت، حاسي مسعود، و بسكرة سعة إجمالية تقدر ب 13 مليون طن في السنة و ذلك من أجل تلبية هذه الحاجيات المتزايدة باستمرار من المشتقات البترولية.[1]

و الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018:

الجدول رقم (07): تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
انتاج النفط	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.44	1352.0	1368.8	1371.6	1356.0	1216.0
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
انتاج النفط	1189.8	1162.0	1199.8	122.6	1193.0	1157.0	1146.0	993.4	970.0	959.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، التقرير السنوي لعدة سنوات.

من خلال الجدول نلاحظ ان إنتاج النفط في الجزائر سجل إنتعاشا كبيرا و ذلك راجع إلى الاكتشافات الجديدة و الجهود المبذولة من طرف الدولة خاصة في مجال الاكتشاف و البحث و التنقيب.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري:

يمثل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، فأحادية الإنتاج المعتمدة جعلت الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، حيث تفوق صادرات هذا القطاع 97% من الصادرات الإجمالية و أكثر من 60% من إيرادات الميزانية، و من 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي و تتجلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال: حجم مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ بعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي و قاطرة النمو الاقتصادي، و تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% كما يساهم في نمو الاقتصادية أكثر من 25%، الصادرات و العملات الأجنبية حيث تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات.[2]

[1]– ياسين مصطافي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2]– نورالدين محرز، الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع الإصلاح الاقتصادي و الإداري و سياسات التكييف في الأردن و الوطن العربي المنعقد يومي 23–23 نيسان 2019، قسم الاقتصاد في جامعة البرموك المملكة، الأردنية الهاشمية، ص 4.

أولا: مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام PIB:

النفط هو أهم سلعة تنتجها الجزائر و نظرا الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني و نمو الناتج المحلي أصبح مرتبط جدا بنمو القطاع النفطي، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	9306.2	10993.3	10034.3	12049.5	11384.8	16115.4
الناتج المحلي للقطاع النفطي	4089.3	5000.1	3109.1	4180.4	5281.8	5536.4
النسبة المئوية للمحروقات من PIB%	43.9	45.5	31.0	34.7	36.7	34.4
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
الناتج المحلي الإجمالي	16569.3	17242.5	16591.9	17406.7	18906.6	
الناتج المحلي للقطاع النفطي	4968.0	4657.8	3134.3	3025.6	3608.8	
النسبة المئوية للمحروقات من PIB	30.0	27.0	18.9	17.4	19.1	

المصدر: التقارير السنوية للبنك الجزائري

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ شدة تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط، هذا ما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي و تطورات الناتج المحلي لقطاع النفط، حيث سجل إجمالي الناتج الداخلي قيمة 10993.8 مليار دينار في سنة 2009 مسجلا بذلك ارتفاعا مقارنة مع سنة 2008 بمبلغ قدره 1687.6 مليار دينار و هو ما يعادل نسبة 18.1%، بينما قدر الناتج الداخلي ب 14384.8 مليار دينار في سنة 2011 أي بارتفاع قدره 2.4% في الحجم مقارنة مع سنة 2010 في حين قدر إجمالي الناتج الداخلي ب 16591.9 مليار دينار حيث بلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي 3.8% بنفس وتيرة سنة 2014 و خلال سنة 2017 تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بنمو إجمال الناتج الداخلي، بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، حيث قدرت قيمته ب 18906.6 مليار دينار في حين ارتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2017 و هذا راجع لنتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

ثانيا: مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة:

ان اهتمام الدولة الكبير بالقطاع النفطي، يرجع لسبب واحد و هو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، و ذلك نظرا لأهميتها الكبيرة و مساهمتها في الميزانية العامة للدولة، حيث ترتفع بارتفاعها و تنخفض بانخفاضها و هذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي الذي يبين مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية.

جدول رقم (09): مساهمة قطاع النفط في إيرادات الميزانية العامة:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الكلية	3687.8	3190.5	3676.0	4392.9	5703.4	6339.3
إيرادات المحروقات	2796.8	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3
نسبة إيرادات المحروقات%	75.8	80.0	63.6	68.7	68.8	66.0
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	
الإيرادات الكلية	5940.9	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	
إيرادات المحروقات	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	
نسبة إيرادات المحروقات %	61.9	59.0	64.5	34.9	38.4	

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إيرادات الميزانية لسنة 2008 سجلت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2007، في حين ارتفعت لتصل إلى 5703.4 مليار دينار سنة 2011 مقابل 4393 مليار دينار في 2010 بعد الانخفاض القوي لسنة 2009، ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات الكلية في 2011 بواقع 68.8%، في حين بلغت إيرادات الميزانية سنة 2015 مبلغ 5103.1 مليار دينار لتصل في سنة 2017 إلى 6182.8.

ثالثا: مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

منذ استرجاع السيادة على قطاع النفط، و صادرات النفط تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر فهي تشكل الموارد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، و هذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (10): مساهمة القطاع النفطي في مجموع الصادرات الجزائرية:

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الصادرات الكلية	78.59	45.19	57.09	72.88	70.58
قيمة الصادرات من المحروقات	77.19	44.42	56.12	71.66	71
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الصادرات الكلية	63.33	60.12	34.56	29.31	34.56
قيمة الصادرات من المحروقات	64.32	58.46	33.08	27.91	33.20

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لعدة سنوات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن سنة 2008 في ظل الأسعار المتوسطة لبرميل النفط و هو ما أدى إلى ارتفاع صادرات المحروقات، و كذلك هو الحال لسنة 2011 مقارنة مع 2009 و 2010، و قد أثر التراجع القوي للكميات المصدرة في سنة 2013 حيث بلغت 63.33 مليار دولار مقارنة مع سنة 2012، هذا و تأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر مما تأثرت بأسعارها، في حين أدت الأزمة النفطية لسنة 2014 إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في سنتي 2015-2016 أما في سنة 2017 انتعشت أسعار البترول بعد سنتين من الإنخفاض المتواصل لتسجل بذلك قيمة 33.20 مليار دولار مقارنة بنسبة 2016.

المبحث الثاني: المميزات التنافسية للنفط في الجزائر

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الوطني السائد خاضع تماما لحركة السوق العالمي الذي تحكمه عدة عوامل، و أي تغير طارئ سواء في الأسعار أو أحوال الطلب و ما إلى ذلك ينعكس مباشرة على عائدات الجزائر، و من من أصبح من الأهمية معرفة: المميزات التنافسية للنفط في الجزائر و تحديات التي يواجهها، و السياسة النفطية في الجزائر، و الأسباب و التبعات لتدهور أسعار النفط في الجزائر.

المطلب الأول: المميزات التنافسية للنفط في الجزائر و التحديات التي تواجهها:

أولا: المميزات التنافسية للنفط في الجزائر:[1]

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات هي الجودة و التكلفة و الأجال، أي المزايا التي يقدمها المنتوج أو يتصف بها و منها ما يلي:

- مزايا تنافسية تتعلق بالتكلفة: مثل التكلفة الأقل في الإنتاجية (مواد خام و أيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل)،
- مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تميز المنتوج عن غيره و الذي ينفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم و درجة الابتكار،
- مزايا تنافسية تتعلق بالمدة: أي آجال تسليم المنتوج و إيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق) هذه المزايا تخص جميع السلع الحد للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتوج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، و لذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع النفط، و التي تدخل (إلى جانب التكاليف و المدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية[2].

[1]–عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 46.

[2]– عيسى مقليد، المرجع نفسه، ص 46.

و من خلال هذه المحددات يمكن ان نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

1. ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك):

ميزة الموقع الجغرافي و قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية و كذلك الامريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط و آسيا[1] و هذا القرب يترتب عليه ما يسمى " بالفرق الناجم عن النقل " يجعل منتجاتها البترولية و الغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول و غاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا و نيجيريا أو روسي، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الإستخراج و النوعية)فإن الجزائر تستفيد من ربع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا، (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا و إنجلترا)و في السوق الأمريكية و الكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص) و هي أسواق ذات حجم سكاني كبير و مستوى اقتصادي و اجتماعي عال.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة البنلوكس و شمال افريقيا) حتى و إن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوروبية.[2]

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي ، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم قاقل بالنسبة لشرق الاستقلال الأوروبي، أي في وضع أفضل بكثير من الدول النافسة لها، كما ان ميناء أرزيو يبعد بعض مدن السواحل الأوروبية بين 1410 كلم عن لوهانر (فرنسا) و ب 1540 كلم بالنسبة لانجلترا، و هي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

أما بالنسبة للسوق الامريكية، فإن الجزائر تفوق غاز و بترول الشرق الأوسط و الغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر و السواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و 4000 كلم بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 كلم و 8000 كلم لإيران، و 5100 كلم لنيجيريا، 7200 كلم لأندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الامريكية) مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية اللازمة لتوصيل البترول إلى مناطق الاستهلاك.[3]

[1]– نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012، سطيف، ص ص 53،52.

[2]– حياة عنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 34–35.

[3]– حياة عناب، المرجع نفسه، ص 35.

2. ميزة نوعية النفط الجزائري:

إن النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك فالنفط المستخرج من البئر الأول واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته ب 0.835 و هو يحتوي على 34% بنزين، 24% غاو وال، 32% وقود التدفئة و 8% زيت.[1]

لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، و هي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي، و يبقى المنافس الأكبر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (1.36 تريليون متر مكعب عام 2014)، و سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال و شرق أوروبا و يصبح أقل تكلفة بسبب تقريب المسافة بواسطة أنابيب الغاز مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البصرية و يعد البترول الليبي أيضا منافسا للمحروقات الجزائرية و له أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (إيطاليا)، و تبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الوضع الأفضل و هي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل، و سنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر و المنطقة الأوروبية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.[2]

جدول رقم (11): المسافة بالكيلومترات بين الجزائر و المنطقة الأوروبية:

البلدان	مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة المقدر ب:
هولندا، النرويج، الجزائر	2000 كلم
قطر، نيجيريا	4000 كلم
روسيا، أبو ظبي، فنزويلا	6000 كلم

و 1% برافين.

كما ان أهم المنتجات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي و تعد من أجود أنواع النفط، و يمتاز بانه أقل اشتمالا على الشوائب و تعتبر الجزائر من اهم دول المنتجة و المصدرة له كما أن نفط الجزائر الأساسي المعروف ب " صحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت مقارنة بنفط " العربي الخفيف " و أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، و كاد أن يكون المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عرض النفط العربي الخفيف الذي كان محور و قطب تحديد أسعار الأوبك.[3]

[1]– حياة عباب، المرجع نفسه، ص 36.

[2]– حياة عناب، المرجع نفسه، ص 35.

[3]– حياة عناب، المرجع نفسه، ص 36.

ثانيا: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر:

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الآتي:[1]

التحدي الأول: مادة النفط مادة ناضجة، و بالتالي لا بد عن الاستثمار في الطاقة النووية و تشجيع مصادر الطاقة المتجددة كالشمس و الرياح.

التحدي الثاني: لا يزال حتى الآن سعر الغاز الطبيعي أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المتيلة و البديلة من حيث القيمة الحرارية، و تلعب الغازات الطبيعية و المصاحبة دورا كبيرا في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة و قطاع الصناعات النسيجية و شركات الحديد و الصلب و صناعات البتروكيمياوية بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية و المصاحبة كوقود لإحلال المنتاجات البترولية في محطات توليد الكهرباء الحرارية و الغازية.

التحدي الثالث: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، و كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة و قد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول و غيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج و المستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، و من آثارها أن فرض ضريبة على سلعة يؤدي إلى ارتفاع سعرها و هذا الارتفاع في السعر يؤدي إلى إنكماش الكمية المطلوبة من السلعة و كذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، و كذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما يسبب فرض الضرائب عليها ننفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها، أو اتباع الأسلوبين معا، و تكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة، و كذلك الحالة بالنسبة للبترول.[2]

التحدي الرابع: أصبحت عمليات الإندماج بين الشركات متعددة الجنسيات مسألة لافتة لأن تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل و أوضحت في الوقت ذاته إحدى الإستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق و كذلك تكوين إتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية و بكلفة منخفضة ، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى و من ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي

[1]– مرية خليفي، استخدام نماذج الذاكرة طويلة الأجل arfima للتنبؤ بأسعار البترول في الاقتصاد الجزائري" فترة 2016/1990، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016، ص 37.

[2]– وهيبة زمال، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر ، أطروح دكتوراه، غير منشورة، تخصص مالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جمعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017-2018 ، ص 147.

العالمي ، و عموما ما نستطيع قوله أن الإندماج بين الشركات متعددة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في موقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلتكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها لأن هذه الشركات الوطنية لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرامن خلال عمليات الأإندماح الواسعة[1].

المطلب الثاني: السياسة النفطية في الجزائر.

نظرا للدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري ، حيث تتمثل سياسة قطاع المحروقات في بلادنا فيما يلي[2]:

أولا: رهانات قطاع المحروقات :

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في التنمية و يعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني حيث تساهم المحروقات بحوالي 61 % من الإنتاج المحلي و بأكثر من 11 % في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية ، كما يشكل نحو 47 % من عائدات الصادرات ، إن الدور الهام الذي يحظى به هذا القطاع و لا يزال في إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع و رسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على 4 محاور رئيسية هي :

- تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية،
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل و متنوع،
- الإستخدام العقلاني للطاقة،
- التعاون الدولي في مجال الطاقة.

ثانيا: السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة و الصحة فقد تم إتخاذ إجراءات من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات شملت :

- ترقية و تطوير إستعمال الطاقة الأقل تلوثا،
- إنتاج الطاقة الكهربئية بنسبة 49 % من الغاز الطبيعي و توجيهه للإستعمالات المتخصصة،
- تطوير تقنيات حجز و تخزين ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح.

[1] **وهيبة زمال ، المرجع نفسه، ص 148.**

[2] **حسين أوزان، أسماء كرفاج ، أفاق أسعار النفط و إنعكاكاته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 ، دراسة إحصائية تنبؤية (1990–2018)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ،كلية العلوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلاني بونعامة ، بخميس مليانة، 2016–2017 ، ص 200.**

ثالثا: التعاون الإقليمي و الدولي

ترتكز إستراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على إعتبارين هما:

أهمية قطاع المحروقات في الأإقتصاد الوطني و الواجبات المالية و التكنولوجية المرتبطة بتطوره ، و كذلك التحولات الدولية في السنوات الأخيرة ، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الإهتمامات البيئية و عولمة الاقتصاد ، حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق و تقارب المصالح بين المنتجين و المستهلكين[1].

نظرا للدور الكبير للبترول و قطاع المحروقات كان لا بد أن يصاحب ذلك من خاصة الإستثمارات الموجهة لها القطاع ، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإبرام العديد من الأإتفاقيات و إنجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة أدرار سنة 2004 بطاقة إنتاجية تصل 600 ألف طن سنويا من البترول و مشروع هيليوم سكيكدة بدءا من جوان 2005 ، كما يقدر أت يتم الإستثمار نحو 80 مليار دولار خلال الفترة 2015-2019 لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 225 مليون طن [2].

المطلب الثالث : أسباب و التبعات لتدهور أسعار النفط في الجزائر.

أولا : الأسباب و التبعات الجيوسوسيولوجية لتدهور أسعار النفط في الجزائر[3] .

تعاني الجزائر في الآونة الأخيرة من تقلبات شكلن بموجبها تحديات إقتصادية كبيرة، حيث إنخفاض أسعار النفط ضعف في الإقتصاد المحلي ، و ترجم هذا الحجز في عائدات مداخيل الحكومة للمرة الأولى منذ أكثر من 15 عاما ، و يرجع هذا التقلص لبيئة الإستثمار التي لم تكن مشبعة على فتح الأسواق الخارجية خارج مجال المحروقات ، لذا من بين أبرز أسباب إنهيار النفط في الجزائر :

- الأزمة المالية لعام 2008 (أو ما يعرف بالأزمة الإقتصادية العالمية) La crise economique mondiale التي جاءت نتيجة للرهن العقاري في صيف 2008، ثم إنتقلت جذورها إلى دول الإتحاد الدولي ، و منه إلى دول العالم الثالث منها الجزائر بإعتبارها دولة ريعية مصدر للبترول ، أي أن إقتصادها يعتمد بشكل كلي بنسبة 75 % من الاقتصاد المحلي مما شكل عجز في صادرات المحروقات الجزائرية بسبب ضعف المالية العالمية التي تعتبر الأزمة الأخطر من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929.
  - تدهور قيمة العملية المحلية في السوق الاقتصادية العالمية ،

[1] **حسين أوزان ، المرجع نفسه ، ص 21.**

[2] **خيرة مشخار ، المرجعسبق ذكره ، ص 32.**

[3] **وهيبة عمراني ، تغيرات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر ، قسم العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ،2017-2018 ، ص 105 ، 106.**

- ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجلت إنخفاظا في سنة 2009 بنسبة 60 % خاصة في القطاع غير الهيدروكربوني،
- تراجع نسبة الإستثمار الأجنبي في الجزائر خاصة في الفترة الممتدة بين 2009-2003 بالرغم من برامج الإصلاح الوطنية ، المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي ،
- زيادة الإنتاج النفطي في السوق السعودية سنة 2014 مما أدى إلى وفرة في هذه الأخيرة و أخذ العرض يغطي على الطلب العالمي للنفط،
- عدم إستقرار السياسي الداخلي أو تغيير النظام يمكن أن تغير جذريا المشهد الجيوسياسي لذلك فإن إنهيار أسعار النفط في المنطقة على أكثر من 75 % من عائداته و قد يسفر عن عواقب جيوسياسية بعض النظر النظر تدهور الاقتصاد كما حدث في الجزائر أواخر الثمانينات و بداية التسعينات.

هناك أسباب و التبعات أخرى: يتمثل في[1] :

- الهبوط المتواصل في إستهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الإستعاضة عنه ببدائل أخرى كالغاز الصخري،
- التغير في السلوك الإستراتيجي لمنطقة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) من خلال تركيزها بالحفاظ على حصتها السوقية،
- ثروة النفط الصخري التي أخذت بعدا جيوسياسيا و ضجة داخل المجتمع المدني حيث أثبتت دراسات قام بها خبراء في الصحراء أن هذه الأخيرة تملك ثروة ضخمة من النفط الصخري بحيث تمثل البديل و الحل المثالي للثروة النفطية.

ثانيا : تداعيات و إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني[2]:

بدأت جليا تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة إحتياطية مالية وقائية ، و هو ما يعرف " بصندوق ضبط الإيرادات" الذي أنشأته الجزائر عام 2000 مع إنطلاق طفرة أسعار النفط لكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم و كانت أهم هذه التداعيات هي :

[1] مأخوذة من موقع www.democraticac.de يوم 16 جوان 2021 ، على الساعة 14:12 .

[2] وهيبة عمراني ، المرجع نفسه ، ص 105-106 .

- ✓ إنخفاضات مستمرة في إيرادات تصدير النفط ، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015 : 14.21 مليار دولار بيد أنه لا يزال في إنخفاض حتى ديسمبر 2016.

المقصود بصندق ضبط الإيرادات[1] ،

هو صندوق يتم تمويله من الفرض بين السعر الحقيقي للنفط و السعر المرجعي لميزانية الدولة و المحدد ب 37 دولار للبرميل .

- ✓ خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة : حيث تضاعف عجز المالية عجز المالية العامة ليصل تقريبا إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ، و قد إتسع هذا العجز حتى نسبة 2016 بحيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر البترول عن مستوى 110 دولار و هو أمر مستبعد حاليا،
- ✓ عجز في الحسابات الخارجية : حدث إتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.8 مليار دولار في النصف الأول من 2015، و هذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات إلى 71 % عوض 11 % في النصف الأول من عام 2014 ،
- ✓ كما إنخفض إحتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013،
- ✓ إنخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرة كالدولار و الأورو، و هو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني.

[1] **وهيبة عمراني، المرجع نفسه، ص 107.**

المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي و علاقته بتغير أسعار النفط للفترة 2000-2019 .

يوجد العديد من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي خاصة أهمها أسعار النفط و ذلك نظرا للعلاقة بينها و خاصة تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي ، و من هنا أصبح من الأهمية معرفة إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2019 ، و الإستراتيجيات البديلة لمواجهة إنخفض أسعار النفط في الجزائر و المشاكل و الإجراءات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2019.

يرتبط النمو الإقتصادي في الجزائر بتطورأسعار النفط و الجدول الموالي يوضح علاقة أسعار النفط بالناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (12) : علاقة أسعار النفط بالناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	الناتج المحلي الإجمالي (ملايير الدينارات)
2000	27.39	4123.5
2001	23.00	4227.1
2002	22.81	4522.8
2003	27.66	5247.5
2004	37.66	6450.4
2005	50.40	7563.5
2006	58.30	8520.3
2007	64.20	9306.2
2008	91.48	11042.8
2009	53.48	9968.0
2010	71.21	11991.6
2011	87.04	11526.2
2012	86.46	16115.5
2013	91.17	16569.2
2014	96.20	17228.6
2015	43.40	16702.1
2016	47.40	17406.8
2017	56.30	18852.3
2018	76.40	20259.0
2019	62.90	5060.8

المصدر :هناء شرفاوي ، المرجع سبق ذكره ، ص 78-79.

من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة 2000 كانت أسعار النفط تقدر بـ 27.39 دولار للبرميل مرتفعة مقارنة بسنتي 2001 و 2002 و التي إنخفضت فيها أسعار النفط إلى 23.00 و 22.81 على التوالي ، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي في غرتفاع طفيف في السنوات ثلاثة (2000، 2001، 2002) . أما في سنة 2003 إلى غاية 2007 نلاحظ ارتفاع مستمر في أسعار النفط (27.66 ، 37.66، 50.04، ...) على التوالي ، و كان الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع ، أما في سنة 2008 إرتفعت أسعار النفط إلى 91.48 دولار للبرميل مقارنة بسنوات الماضية و كذلك الناتج المحلي الإجمالي إرتفع بـ 1736.6 ملايين الدينار مقارنة بنسبة 2007، و كان بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 2008 الأزمة المالية العالمية الراهنة في تلك الفترة.

ثم إنخفض في سنة 2009 إلى 53.48 مقارنة بسنة 2008 و كان ذلك بحوالي 48 دولار ، و ناتج المحلي الإجمالي إنخفض إنخفاضا طفيفا ، أما في سنة 2010 إلى غاية 2013 عادت أسعار في ارتفاع و ناتج المحلي .

أما في سنة 2014 وصلت أسعار النفط إلى أقصى ارتفاع حيث قدرت بـ 96.20 دولار للبرميل مع ارتفاع الناتج المحلي و كان هذا الإرتفاع نتيجة الأزمة و التي يقصد بها **المرض الهولندي** ، و في السنوات الأخيرة من 2015 إلى 2019 كانت الأسعار على التوالي (43.40 ، 47.40 ، 56.30 ، 76.10، 62.90) ، نلاحظ إنخفاض في سنة 2015 بعد إنتهاء المرض الهولندي ثم إرتفعت مرة أخرى.

و منه نستنتج :

كلما إرتفعت أسعار النفط زاد معها الناتج المحلي الإجمالي .

و منه نقول هناك علاقة **طردية** بين أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات البديلة لمواجهة إنخفاظ أسعار النفط في الجزائر.

أولا : الخيارات التمويلية التي تم اللجوء إليها في الجزائر لمواجهة إنخفاض إيرادات النفط[1].

1- التمويل عن طريق القرض المستندي :

نظرا لصعوبة تمويل المشاريع التنموية في إطار النموذج الجديد على الواقع أفاق 2019 أصدرت الخزينة العامة القرض السندي إبتداءا من 17 أفريل 2016 لمدة 06 أشهر ، و هذا في شكل سندات السمية أو سندات لحاملها حسب إختيار المكتتب لمدة 03 سنوات و 5 سنوات بقيمة 50000 دج ، و بمعدل فائدة 05 % سنويا بالنسبة لصكوك الثلاثة سنوات ، و 75.5 % بالنسبة لصكوك الخمسة سنوات ، و على أن يتم الدفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الإكتتاب و تكون معفاة من ضرائب و قد مكنت في أولى عملياتها من تحصيل حوالي 251 مليار دج أي ما يعادل 2026 مليار دولار حيث قررت السلطات العمومية إعتماد على هذه الوسيلة كآلية لتمويل المشاريع و الإستثمارات تفاديا للجوء الآلي للإستدانة سواء الداخلية و الخارجية ، و يرى اكثير من المحللين أن تحقيق النتائج المرجوة من خلال تطبيق القرض السندي لم تكلل بالنجاح و لم تحقق الأهداف المسطرة لها ، و قد تم تحصيل حوالي 568 مليار دج جراء الإكتتاب في القرض السندي الذي إنفضت آجاله في 16 أكتوبر 2016..

2- الإقتراض من البنك الإفريقي للتنمية :

بناءا على طلب الجزائر المقدم إلى ممثل البنك الإفريقي للتنمية المتواجد بالجزائر تم منح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون يورو ، أي ما يعادل 120.6 مليار دج ، و هو ما يفوق قيمة 01 مليار دولار ، و هذا من أجل دعم إصلاح الميزانية و دعم الجزائر في جهودها الإصلاحية لإنعاش الاقتصاد و تمثلت في الخصوص في دعم المنافسة الصناعية و الطاقوية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد و وفق شروط إستثنائية مربحة أي بنسبة 2 % و تعويض خلال 20سنة من تأجيل 05 سنوات و هذا بعد تراجع مداخيل الجزائر جراء إنخفاض إيراداتها النفطة و هذا ما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين و المتوسط و الطويل الأجل .

3- اللجوء للتمويل الغير تقليدي :

واجهت الجزائر مطلع سنة 2016 تحديات مالية صعبة نتيجة إنهيار أسعار النفط عالميا و الذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري و أهم أداة لتمويل التنمية و هو الذي دفعها إلى تبني أساليب حديثة لتمويل التنمية تمثلت في سياسة التسيير الكمي بعيدا عن السياسة السابقة (التقليدية) ، مثل ما فعلت الولاية المتحدة الأمريكية ،

[1] **محرز نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.**

بريطانيا عقب الأزمة المالية 2007 و اليابان منذ تسعينات القرن الماضي و قد لجأت إلى سياسات نقدية غير تقليدية بشكل واسع و إستمرت تلك البنوك ، و منها الإحتياطي الفيدرالي في إتباع تلك السياسة لسنوات بعد الأزمة ، و هو ما لجأت إليه الحكومة الجزائرية بالفعل عندما طرحت مشروع التمويل البديل أمام مجلس الوزراء الذي صادق على أسلوب التمويل الجديد و الذي عرف باسم التمويل الغير التقليدي ، ما نتج عنه تعديلات في قانون النقد و القرض 90/10 ، و هذا لتمويل العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية بالإضافة إلى تجنيب الجزائر خيار اللجوء الإستدانة من الخارج و كذا تعطيل نموذج التنمية الجديدة لسنة 2017[1].

ثانيا : الإستراتيجيات البديلة لقطاع النفط

1/الطاقات المتجددة :

يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد و الديمومة ، أي أن مخزونات غير قابلة للنفاذ بحكم الإستهلاك الدائم و نميز بين نوعين من هذه المصادر ، حيث يضم كل مصادر الطاقة الدائمة قيد الإستخدام ، و هذه المصادر تحتاج إلى مشتوى تكنولوجي في متناول يغالب دول العالم ، و من أهم هذه المصادر هي : الطاقة الشمسية ، المائية ، الحرارة الجوفية ، الطاقة العضوية ، بينما يضم النوع الثاني مصادر الطاقة الدائمة الدائمة و التي هي في مرحلة التجارب و الأبحاث ، و هذا النوع من المصادر يتطلب مستوى تكنولوجي رفيع لا يملكه العالم حتى وقتنا الحاضر و هي ما تزال في مرحلة تجارب و الأبحاث[2].

لقد فرضت التوقعات على المسؤولين الجزائريين التفكير في إمكانيات إستغلال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ، كما أن الجزائر محكوم عليها بالخروج من حالة الريع النفطي و التبعية المطلقة للمحروقات من خلال تنمية مستدامة و برامج تنموية تضمن تحقيق نسب نمو فعلية تفوق 7 % يتم مضاعفة الناتج المحلي الخام من 216 مليار دولار إلى 426 دولار[3].

أ/ الطاقة الشمسية :

إستحوذت الطاقة الشمسية على عقل الإنسان منذ القدم ، فمنذ أن عاش الإنسان على سطح الأرض ، و هو مبهور بهذه الطاقة و الحراراة القوية و المستمرة في نشاطها دون أن تنقص أو تتغير ، و هي المسؤولة عن إستمرار الحياة على الأرض ، و لو زادت الطاقة الشمسية عن معدلها لأصبحت الكرة الأرضية جحيما لا يطاق و لتبخرت مياه المحيطات و البحار ، و لو إنخفضت الطاقة الشمسية عن معدلها لتجمدت بحار و محيطات العالم و لإندثرت جميع

[1] **محرز نر الدين ، نفس مرجع ص 09.**

[2] **أمينة مخلفي ، النفط و الطاقات البديلة الغير متجددة ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2012 ، ورقلة ، الجزائر ، ص 225.**

[3] **نبيلة عرقوب ، أثر إنهيار أسعار البتول على الاقتصاد الجزائري ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، العدد 5 ، 2017 ، الجزائر ، ص 268.**

أشكال الحياة على الأرض[1] . كم أنها مصر كل مصادر الطاقة من الوقود الحفري (الفحم ، البترول، الغاز) أو من المصادر الجديدة و المتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ، الطاقة المائية ، و طاقة المد و طاقة مياه المحيطات ، و طاقة الكتلة الحيوية)[2].

أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها حديثا بأن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الجزائر ساعة إشعاع في السنة ، و هو أعلى مستوى إشراق في العالم و هو ما دفع الوكالة إلى تقديم إقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع في سنة 2007 لأنتاج 5 % بفضل الطاقة الشمسية و نقلها إلى ألمانيا عبر ناقل كهربائي بحري ، و فيما يلي يبين الجدول التالي إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم[3].

الجدول رقم (13) : إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الإشعاع الشمسي ساعة/سنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة كلم2/سنة	2650	1900	1700

المصدر : مصطفى خوصة ، الإستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04، العدد 01، الوادي ، الجزائر ، ص 84.

ب/ طاقة الرياح:

إنطاقة رياح طاقة متجددة و لا تنضب بالمقارنة مع الوقود الأحفوري ، و هي نظيفة و لا تساهم في المطر الحامضي أو الدخان الضبب أو ظاهرة الإحتباس الحراري أو إنبعاث جزئيات خطرة إلى الجو. لها إستعمالات عدة ، فتوربينات الرياح الصغيرة يمكن أن تجهز الطاقة الكهربائية للمدارس و الأعمال التجارية ، الجامعات و المنازل ، الحقول ، كما يمكن إستعمال في المواقع البعيدة لغرض الاتصالات ، صناعة الثلج، و ضخ الماء يزيل حاجة المجتمعات البعيدة

[1] **فريد مصعب مهدي الدليمي ، الطاقة الشمسية ، شعاعية الحرارية و الإحتباس الحراري. جامعة الابيار ، ط1، 2014 ، بغداد ، العراق ، ص 31-31.**

[2] **محمد أحمد السيد خليل ، الإستخدام المنزلي للطاقة الشمسية ، المكتبة الأكاديمية ، 2009، مصر ، ص 11.**

[3] **مصطفى خوصة ، الإستراتيجيات التنموية ، البديلة لقطاع النفط في الجزائر ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 4، العدد 01، الوادي ، الجزائر ، ص 84.**

لتشغيل مولدات الديزل ذات الدخان و الضوضاء ،كما أن توربينات الرياح يمكن أن تجلب المنفعة للتجمعات المحلية في الشعوب الصغيرة و الفقيرة[1] .

تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزتين : الشمال الذي يحده البحر الأبيض المتوسط و يتميز بساحل يمتد على 1200 كلم ، و تضاريس جبلية كالأطلس التلي و الأطلس الصحراوي ، حيث تتموقع بينهما السهول و الهضاب العليا ذات المناخ القاري ، المتميز بمعدل سرعة رياح غير متوقعة جدا ، غير أننا نجد فعلية على المواقع الساحلية لوهران و عنابة و الهضاب العليا لتيارات ، و كذا المناطق التي تحدها بجاية شملا و بسكرة جنوبا [2].

أما الجنوب فهو يتميز بسرعة رياح أكبر منها بالشمال، خاصة الجنوب الغربي إذ تتعدى 4 م/ثانية، و تصل إلى 6م/ثانية ، بمنطقة أدرار[3] .

و عموما تتميز الجزائر هبوب رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري ، الرطب و القاري الصحراوي بمتوسط سرعة سنوية تتراوح ما بين 2 إلى 6 م/ثانية و هي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة ، و هذا من شأنه توليد طاقة كهربائية قدرها 673 مليون واط ساعي سنويا في حالة رياح ذات سرعة 5.1 م/ثانية ، و هو ما يكفي لتغطية إحتياجات قرابة 1008 مسكن من الطاقة الكهربائية[4] .

ج/ الطاقة المائية :

إن طاقة المياه هي الطاقة المخزونة بتدفق المياه أو المياه الساقطة من أماكن مرتفعة ، يمكن إستعمال طاقة المياه لتشغيل طوربينات طواحين القمح لضخ المياه و إنتاج الكهرباء ، المياه تحرك الطوربينة إما بواسطة تدفقها (طاقة حركية) أو بواسطة سقوطها من مكان مرتفع لمكان منخفض (طاقة كامنة) و التي تتحول لطاقة ميكانيكية عند تحريك الطوربينات[5].

---

[1] **سمير سعدون مصطفى، بلال عبد الناصر ، محمود سلمان ، الطاقة البديلة ، مصادرها و إستخداماتها ، دار البارودي للنشر و التوزيع ، 2015 ، الأردن ، ص 169.**

[2] **وزارة الطاقة و المناجم ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الطاقة و التعاون العربي ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 17.**

[3] **وزارة الطاقة و المناجم ، المرجع نفسه ، ص 17.**

[4] **سهيلة زناد ، إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لإستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الإستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2018، سطيف ، الجزائر، ص 283–284.**

[5] **سعيد خليفة الحموي ، اساسيات إنتاج الطاقة (البترول ، الكهرباء ، الغاز) ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 35.**

تقدر كميات التساقط السنوية بنحو65 مليار م^3 منها 25 مليار م^3 ناهيك عن الثروة الجوفية . و وعيا من الجزائر بهذه التحديات الطاقويةو البيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، إلتزمت مباشرة ببرنامج واعد لتطوير الطاقات أن الهدف يتمثل في تشجيع إستعمال الطاقات النظيفة حتى و إن كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات الكلاسيكية[1].

ج/ طاقة الحرارة الجوفية:

إن الأرض التي تمشي عليها تحتوي كمية كبيرة من النشاط على هيئة حرارة أكل النشاط الجوفي لديه القدرة على توليد الطاقة الحرارية الجوفية لتوفير كميات كبيرة من الكهرباء، و قد إستخدم الإنسان النشاط الحراري الجوفي في شك ينابيع الماء الحارة لعدة قرون ، بيد أن المحاولة الأولى لتوليد الطاقة الكهربائية عبر ذلك المصدر لم يحدث حتى القرن العشرين .

إن إنتاج الكهرباء من مصادر النشاط الجوفي يمكن أن يكون مصدرا فعال و قوي جدا و طريقة صالحة للإستعمال ، و مع ذلك فإن الموقع هو المفتاح للحصول على محطة تزويد فعالة للطاقة الحرارية الجوفي[2].

يشكل الكلس الحراسي بالشمال، إحتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية ، أدى إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة متوزعة أساسا بالشمال الشرقي و الشمال الغربي للبلاد ، إذ تبلغ غالبا درجة حرارة المنابع 40 درجة مئوية و أقصاها منبع حمام المسخوطين بدرجة حرارة تصل إلى 90 مئوية و تعبر هذه الينابيع الطبيعية تسربات لخزانات باطنية حارة ذات تدفق طبيعي ذاتي 2 متر مكعب بالثانية ، و لا تمثل إلا جزءا يسيرا من إمكانيات إنتاج هذه الخزانات ، و أكثر يمتد نحو الجنوب إذ يشكل التكون القاري الكبيس خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية يمتد آلاف الكيلومترات المربعة يتم إستغلال هذا الخزان المسمى بالطبقة الألبية ، من خلال الحفر للحصول على تدفق يصل إلى 4 متر مكعب بالثانية حيث تصل درجة حرارة هذه الطبقة إلى 57 مئوية .

إن إستغلال تدفق هذه الطبقة الألبية و التدفق الطبيعي للمنابع يمثل إستطاعة تبلغ 700 ميغاواط[3] .

2- القطاع الصناعي :

نتجت لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة و المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد ، أصبحت جميع دول العالم تتسابق و تتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمة في الناتج المحلي[1] .

---

[1] **إلياس حناش ، عز الدين بوحيل ، البدائل المستقبلية خارج المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر ، الآفاق للدراسات الاقتصادية ، المجلد 2، العدد 2، 2016، الجزائر ، ص 67.**

[2] **حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة إستغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ، دار الاسرة و دار علم الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2016، ص 237**

[3] **وزارة الطاقة و المناجم ، مرجع سبق ذكره ، ص 17**

حيث أصبحت المؤشر الأساسي و المتعارف عليه دوليا في قياس التطور و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة و قابليتها على الإستمرار في المدى الطويل ، كما إكتساب قطاع صناعي قوي و خارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة و أكثر متانة في مواجهة التحديات و التقلبات الاقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية[2].

و رغم إقتناع واضعي سياسات التنمية في الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه و التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة .

إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كبيرة يمكن أن تكون منطلقا لبناء إقتصاد قوي لو أنها إستغلت إستغلالا أمثلا و إعتمدت على المورد الاقتصادي عوض المردود الإجتماعي ، و لكن بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه و يبقى مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حسد للمعدات الصناعية ، و يرجع ذلك لاسباب عديدة من بينها نقص المهارات و الكفاءات ، ضيق السوق المحلي و عدم التمكن من المنافسة الخارجية ، غياب التكامل بين القطاعات ، تعتمد الجزائر الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك العوامل التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب و إنشاء وحدات مولدة القيمة و وضع خطط عمل المنتوجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي و ولوج أسواق جديدة[3].

3-القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية و بشرية تؤهله في رفع عجلة النمو و توفير المنتجات الغذائية و المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية ، و زيادة الناتج المحلي الخام و تحسين مستوى المعيشة بنسبة كبيرة من سكان الريف ، و كذلك العاملين في الأنشطة الإنتاجية و الخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع[4].

---

[1] سليم مخضار ، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ، مقارنة ببعض الدول العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاجتماعية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2017، 2017 ، ص 97.

[2] سليم مخضار، المرجع نفسه ، ص 97.

[3] السعيد بريكة ، نور الهدى عمارة ، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 4، 2015، أم البواقي ، الجزائر ، ص 281.

[4] رشيد سالمي ، و أسماء قاسمي ، دور القطاعين الزراعي و السياحي كخيارات إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات حالة الجزائر ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 6، العدد 1، ص 234.

فهو يمثل نظام حياة و إنتاج، و توزيع و الاستهلاك، فهو نظام حياة الانسان في الريف، و نظام الإنتاج للغذاء، الذي يعبر المادة السياسية للحياة، و نظام توزيع الثروات الطبيعية و استهلاك للمواطنين ، و قد اعتمدت الدول النامية في اقتصادياتها بنسبة كبيرة على القطاع الزراعي كقطاع رائد للتنمية و داعم للاقتصاد، و ملبي لاحتياجات المواطنين ، و لكي تقوم هذه الدول بتحسين أوضاع المزارعين و تتبنهم في مواقعهم، عمدت إلى تطبيق سياسات اقتصادية، تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي، و قد تمحوت هذه السياسات في عدد من الإجراءات و الممارسات التي تمارسها الدولة، سواءا لدعم الإنتاج المحلي أو للتحكم في عملية الاستهلاك و توفير الغذاء أو تشجيع الصادرات، و على الرغم من جهود التنمية، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الكلي في العديد من الدول النامية.[1]

فهو يمثل نظام حياة و إنتاج ، و توزيع و الإستهلاك فهو نظام حياة الإنسان في الريف ، و نظام الإنتاج للغذاء الذي يغير المادة الأساسية للحياة ، و نظام توزيع الثروات الطبيعية ، و إستهلاك للمواطنين ، و قد إعتمدت الدول النامية في إقتصادياتها بنسبة كبيرة على القطاع الزراعي كقطاع رائد للتنمية و داعم للإقتصاديات ، و ملبي لإحتياجات المواطنين ، و لكي تقوم هذه الدول بتحسين أوضاع المزارعين و تثبيتهم في مواقعهم ، عمدت إلى تطبيق سياسات إقتصادية تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي ، و قد تمحورت هذه الساسات في عدد من الإجراءات و الممارسات التي تمارسها الدولة ، سواء لدعم الإنتاج المحلي أو للتحكم في عملية الإستهلاك و توفير الغذاء أو تشجيع الصادرات ، و على الرغم من جهود التنمية فقد إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الكلي في العديد من الدول النامية[2] .

و تصنف الجزائر ضمن الدول المستوردة للغذاء هذا لأنها لا تملك أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي و لهذا يجب على الحكومة الجزائرية تصميم و تنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي و هذا عن طريق إنتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم و الأهداف[3] .

غير أنه يبقى هناك ضعف في حجم الإستثمار الزراعي الخاص المحلي و الأجنبي مقارنة بحجم الإستثمار في قطاعات أخرى، و هذا بسبب المعوقات التي يعاني منها الإستثمار في الجزائر عامة و الزراعي خاصة ، أهمها العقار الفلاحي و عقود الفلاحين ، و ضعف البنية التحتية ، و ارتفاع تكاليف الإستثمار و صعوبة الحصول على التمويل ، و عدم وضوح السياسة الزراعية المستقبلية.

---

[1]– أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية و الاستثمارية عبر تاريخ، الأردن، ص 48.

[2] جليل عبد المنعم ، بودربال بن عمر ، أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الأإقتصادية الكلية حالة الجزائر–داسة تحليلية – مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2016، تلماسن ، ص 100.

[3] محمد غردي ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ن أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الغقتصادية ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2012 ، الجزائر ، ص 108.

و رغم هذا فإن للإستثمار الفلاحي في الجزائر آفاق إستثمارية من خلال المؤهلات و العناصر التنافسية التي يتميز بها القطاع ، و الأهمية التي أولتها الدولة له فيما يتعلق بدعم الضمانات و القوانين المحفزة و المشجعة للإستثمار بصفة عامة بالإضافة إلى الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد، و التطور الذي عرفته الأجهزة المشرفة على الإستثمار.

المطلب الثالث : المشاكل و الإجراءات لتصحيح الأوضاع الإقتصادية في الجزائر .

أولا: المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر[1]

- ✓ محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي و الصناعي في مجال النفط بإعتباره من القطاعات الحيوية لإقتصادها ، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الإستخبارات الأمريكية و الشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط ، و هي تقدم دعما لشركاتها النفطية،
- ✓ إن أزمة النفط تصيب الدول النامية و المتقدمة و لكن الدول المتقدمة قدرتها على إستيعاب التاريخ و التعامل معه تأثيرا على جغرافية الاحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية ، و توظيفها لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل ، بما يعمل على تعميق هذه التقسيم بما يخدم مصالحها و ينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية و التي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الإقتصادية و الاجتماعية، و بالتالي فإن إنخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري،
- ✓ إن الدول المستهلكة للنفط تحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار ، و كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير و إيجاد بدائل للطاقة ، و عند وجود هذا البديل فإن من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه لو إنخفض سعره،
- ✓ إن النفط بسعر الدولار الأمريكي ذي القيمة المتقبلة إرتفاعا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية ، فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة ، علما أن سعر الدولر نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية ، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات (الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الأقتصادية الخارجية الأمريكية ، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات)،
- ✓ سياسة أكثر منه و إن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للإستثمار في عمليات الإستكشاف و ارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب و الحفر ، يضاف إلى ذلك تناقص الإحتياطي النفطي بإستمرار بسبب الإستعمال.

[1] **مرية حليفي ، المرجع سبق ذكره ، ص 36.**

ثانيا : الإجراءات المتخذة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية في الجزائر[1].

على ضوء التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة و بهدف التصدي للآثار السلبية لهذا الإنخفاض الحاد و الحاجة إلى تنشيط و دفع النمو الاقتصادي و تصحيح الإختلالات على مستوة المؤشرات الاقتصادية من عجز لموازنة العامة ، ارتفاع معدلات البطالة و التضخم إلى ... إلخ ، فإن أهم الإجراءات التي إتخذتها السلطة الجزائرية تتمثل في :

- إلتزام الدولة بمواصلة المحافظة على إستدامة تمويل المالية العامة و موازنة الحسابات الخارجية،
- الحد من الواردات لا سيما الواردات الإستهلاكية،
- تبني بنك الجزائر آلية جديدة تتمثل في آلية التمويل غير تقليدي لعجز الموازنة من خلال برامج التسيير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد و القرض نهاية عام 2017.

بحيث يقوم بنك الجزائر و بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر للأوراق المالية التي تصدرها الحكومة من أجل المساهمة في سداد عجز الموازنة العامة ، و تلبية متطلبات تمويل الدين العام ، و تمويل الصندوق الوطني للإستثمار بالإعتماد على الإقتراض الداخلي.

- مكافحة التهرب الضريبي و تشديد العقوبات ، و الذي أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية و غير الضريبية بمعدل 25.3 و 53.2 في المئة على التوالي للفترة (2016-2018)،
- ترشيد الدعم المالي المباشر و غير المباشر الإنفاق الجاري رفع أسعار الوقود و الكهرباء .

[1] **صباح قروي ، تشخيص الاقتصاد الجزائر للفترة ما بين (2014-2018) بين تقلبات أسعار النفط و أغراض المرض الهولندي ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 11، العدد 3، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف، نوفمبر 2020، ص 308 ، و ص 309.**

خلاصة الفصل الثالث

تشكل الثروة النفطية في الجزائر المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية او بعبارة أخرى هو شريان الاقتصاد الوطني ، فمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تعتمد على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية ، هذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري و جعله يفقد التوازن عند حدوث الصدمات النفطية و ذلك لإرتباطه بكل القطاعات ، لذلك تسعى الدولة إلى إنتهاج بدائل إسترتيجية من إعادة هيكلة إقتصادية و مؤسسية ترفع مساهمة القطاعات البديلة لتنويع الدخل و إيجاد مصادر طاقة متجددة و غير نابضة تضمن إستقرار الاقتصاد الوطني .

خاتمـــــــــــــة

إن النفط هو أكبر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق.

إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير فهي تتأثر بأي تغير في سعر النفط و لو كان صغيرا، ففي حالة ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية فسوف يعود بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري، أما في حالة العكس فسوف يعود بالتراجع و الدخول في أزمة لأنه المورد الذي تعتمد عليه بصورة كبيرة رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من أجل إصلاح هذا الوضع إلا أنها لم تستطع تحرير الجزائر كليا من هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني.

لقد ارتبطت الدراسة بالإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها الأسعار النفطية على النمو الاقتصادي، حيث يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة.

نتائج اختبار الفرضيات

بخصوص الفرضيات التي تم وضعها فلقد تبين صحتها حيث أن الجباية البترولية تعتبر مصدر هام و أساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة و تم التوصل أيضا إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية بالإيرادات النفطية أي كلما ارتفعت الإيرادات الكلية يقابله بذلك ارتفاع في النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة

1- يعتبر النفط مادة ذو أهمية كبيرة لإحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير،
2- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل مما جعلها عرضة للتذبذبات و التغيرات،
3- إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد كليا على منتوج واحد هو النفط، من خلال قطاع المحروقات و هذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الجزائري للخطر،
4- وجود علاقة مباشرة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي، فارتفاعها يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات النفطية مما ينتج عنه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات و الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل لها في الدراسة فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات و الإقتراحات تتمثل في:

- العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات و توجيه الانفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري،
- تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر و ترقية القطاعات الحيوية الأخرى،
- وضع إستراتيجية لإنتاج النفط و بيعه في الأسواق العالمية،
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي،
- الاهتمام بالقطاع الزراعي.

قائمة المراجع

الكتب

1. سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007.
2. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و آخرون ، مبادئ علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009.
3. محمد صالح تركي القريشي ، علم إقتصاد التنمية ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010،
4. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، نظريات سياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
5. سعيد خليفة الحموي ، اساسيات إنتاج الطاقة (البترول ، الكهرباء ، الغاز) ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،
6. سمير سعدون مصطفى، بلال عبد الناصر ، محمود سلمان ، الطاقة البديلة ، مصادرها و إستخداماتها ، دار البارودي للنشر و التوزيع ، 2015 ، الأردن .
7. أحمد مدحت إسلام ، الطاقة و مصادرها المختلفة ، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة و النشر القاهرة، مصر ، 1996،
8. أسعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، الطبعة الأولى، دار الهومة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2013
9. أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية و الاستثمارية عبر تاريخ، الأردن.
10. أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استقلال الموارد الطبيعة الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي، ط1، دار سومة للنشر، الجزائر، 2014.
11. حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة إستغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ، دار الاسرة و دار علم الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2016.
12. سارة حسين منيمة: جغرافية الموارد و الإنتاج ، دار النهضة العربية للطباعة ، لبنان، 1992،
13. صلاح الدين سامق ، نظريات النمو الإقتصادي ، ط1، دار المعارف للنشر و التوزيع ، مصر ، 1996.
14. فريد مصعب مهدي الدليمي ، الطاقة الشمسية ، شعاعية الحرارية و الإحتباس الحراري .

جامعة الابيار ، ط1، 2014 ، بغداد ، العراق.

15. كامل بكري، أحمد مندور، أحمد رمضان، الموارد الإقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان، 1989

16. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،

17. محمد أحمد السيد خليل ، الإستخدام المنزلي للطاقة الشمسية ، المكتبة الأكاديمية ، 2009، مصر .

18. محمد مصطفى حسين، محمد شفيق ، أمينة بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي ، دار المستقبل للنشر ، عمان ، 1995.

19. معروف هوشيار ، تحليل الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع و النشر ، عمان ، 2005،.

20. نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي التنموي الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 1، 1998.

21. المجلات و مؤتمرات

22. لطيفة لمطوش، فاطيمة بوداو، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016) ، مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال ، مجلد 2، عدد 7، 2018.

23. شريفة العابد برينيس ، نور الهدى دحماني ، أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري – نحو ضرورة التنويع الإقتصادي – مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة – جامعة الشادلي بن جديد الطارف ، مجلد 3، العدد 01، 2020،

24. أمينة مخلفي ، النفط و الطاقات البديلة الغير متجددة ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2012 ، ورقلة ، الجزائر.

25. عبد الباري عياض ، محمد يحي بن ساسي، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي

في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2018، مجلة المدبر ، المجلد 06، العدد 02، 2019.

26. عائشة بوجعفر ، مصطفى بياض ، أثر تغيرات أسعار النفط في الجزائر دراسة قياسية ل 1980-2016، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية ، المجلد 2، العدد 2، المركز الجامعي تندوف ، جوان 2018.

27. فليخ خلق حسين ، التنمية و التخطيط الإقتصادي ، ط1، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن.

28. زغيب شهرزاد و حليمي حليمة: القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت، 2008.

29. صباح قروي ، تشخيص الاقتصاد الجزائر للفترة ما بين (2014-2018) بين تقلبات أسعار النفط و أغراض المرض الهولندي ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 11، العدد 3، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف، نوفمبر 2020، ص 308 ، .

30. السعيد بريكة ، نور الهدى عمارة ، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 4، 2015، أم البواقي ، الجزائر .

31. رشيد سالمي ، و أسماء قاسمي ، دور القطاعين الزراعي و السياحي كخيارات إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات حالة الجزائر ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 6، العدد 1،

32. نبيلة عرقوب ، أثر إنهيار أسعار البتول على الاقتصاد الجزائري ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، العدد 5 ، 2017 ، الجزائر .

33. مصطفى خوصة ، الإستراتيجيات التنموية ، البديلة لقطاع النفط في الجزائر ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 4، العدد 01، الوادي ، الجزائر .

34. إلياس حناش ، عز الدين بوحيل ، البدائل المستقبلية خارج المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر ، الآفاق للدراسات الاقتصادية ، المجلد 2، العدد 2، 2016، الجزائر.

35. وزارة الطاقة و المناجم ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الطاقة و التعاون العربي ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة .

المذكرات و الرسائل:

36. ندى بوزانة ، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف، 2017/2016،.

37. أبو بكر خالدي ، عبد الكريم دبار: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2017) ، مذكرة ماستر، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2019/2018

38. سيهام شباب ، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016) ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص المالية العامة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2019/2018

39. حياة عناب ، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلوم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي

40. خيرة مستخار ، تداعيات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري (2014-2019) ، مذكرة ماستر، تخصص علاقات دولية : قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2019/2018 .

41. ياسين مصطفاوي ، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،تخصص تقنيات كمية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج : 2020/2019،

42. بوجمعة قوشيح ، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعي ، الشلف ، 2009/2008.

43. فائزة يوب، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، دراسة

قياسية على الجزائر للفترة (1970-2014) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، تخصص مالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،

44. هند سعدي، أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في البلدان العربية ، دراسة قياسية إقتصادية للفترة (1980-2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علو م تجارية ، قسم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017.

45. قمر الزمان بوبير ، خديجة كانوني، (2017-2018) ، أثر التهريب على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف .

46. عرفات علي إبراهيم نصار ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي (حالة بعض الدول العربية) مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد العلوم الإقتصادية ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة (1434-2013) .

47. شرفاوي هناء، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي دراسة جالة –الجزائر- مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد الطارف، (2019-2020) ،

48. بدرة الميلود، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي مقاربة قياسية خالة الجزائر خلال (2000-2017) ، مذكرة ماستير، تخصص الإقتصاد الكمي، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

49. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علىالنموالإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصادية المغاربية ، دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010-2011 .

50. خالد بن عوابي، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة،

جامعة وهران2، 2015-2016،.

51. نورالدين محرز، الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع الإصلاح الاقتصادي و الإداري و سياسات التكييف في الأردن و الوطن العربي المنعقد يومي 23-23 نيسان 2019، قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك المملكة، الأردنية الهاشمية.

52. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

53. نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012، سطيف.

54. مرية خليفي، استخدام نماذج الذاكرة طويلة الأجل arfima للتنبؤ بأسعار البترول في الاقتصاد الجزائري" فترة 2016/1990، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016.

55. وهيبة زمال، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر ، أطروح دكتوراه، غير منشورة، تخصص مالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جمعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017-2018 .

56. حسين أوزان، أسماء كرفاج ، أفاق أسعار النفط و إنعكااته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 ، دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، كلية العلوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، بخميس مليانة، 2016-2017 ..

57. وهيبة عمراني ، تغيرات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر ، قسم العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ،2017-2018 .

58. جليل عبد المنعم ، بودربال بن عمر ، أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية

الكلية حالة الجزائر–داسة تحليلية – مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2016، تلماسان ،

59. محمد غردي ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ن أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2012 ، الجزائر

60. سليم مخضار ، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ، مقارنة ببعض الدول العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاجتماعية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2017، 2017 ،

61. سهيلة زناد ، إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لإستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الإستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2018، سطيف ، الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

62. لموقع الإلكتروني www.democraticac.de الذي تم الإطلاع عليه يوم 16 جوان 2021 ، على الساعة 14:12 .

63. الموقع الإلكتروني WWW.economyplisme.com الذي تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/01 على الساعة 15:30